البحوث المحاسبية

دورية ● علمية ● متخصصة ● محكمة ● نصف سنوية

● تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة

في هذا العدد

• البحوث باللغة العربية :

• إطار محاسبي مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات (IFRS7) بهدف تعزيز الإفصاح والشفافية (دراسة تطبيقية على بنك الرياض)

د. محمد عبد الشكور أحمد شحاته
أستاذ مساعد بجامعة الملك سعود

• البحوث باللغة الإنجليزية :

• طرق إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية

د. مربع سعد الهباش
قسم المحاسبة
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة الملك خالد

د. سالم على القامدي
قسم إدارة الأعمال
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة الطائف

• عرض كتاب :

• الإدارة المالية ، النظرية والتطبيق

تأليف

أ.د. ميشيل إيرهلاردت ، أ.د. أوجين بريجهام

عرض :

د. محمد على محمد ريحان
قسم المالية - كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك سعود

المجلد الثاني عشر - العدد الثاني - ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

الجمعية السعودية للمحاسبة

الأهـــداف :

تهدف الجمعية السعودية للمحاسبة إلى تحقيق ما يلي :

أ- تنمية الفكر العلمي في مجال المحاسبة وتطويره .

ب- إتاحة الفرصة للعاملين في مجالات اهتمام الجمعية للإسهام في حركة التقدم العلمي في هذا المجال .

ج- تيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية في مجال اهتمامات الجمعية بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها .

د- تقديم المشورة والقيام بالدراسات اللازمة لرفع مستوى الأداء في مجالات اهتمام الجمعية في المؤسسات والهيئات المختلفة.

الأنشطـــة :

تحقق الجمعية أهدافها المذكورة بكافة الوسائل المناسبة ولها على وجه الخصوص ممارسة أوجه النشاط التالية :

أ- تشجيع إجراء البحوث العلمية في مجال اهتمامها وما يتصل به من مجالات المعرفة، ونشر نتائج هذه البحوث وتوزيعها وتبادلها مع الهيئات المعنية .

ب- عقد المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية لبحث القضايا المتعلقة بمجالات اهتمام الجمعية بعد موافقة الجهات المختصة في الجامعة .

ج- إصدار مجلة أو نشرة دورية تعني بنشر البحوث والدراسات التي تتصل بمجالات اهتمام الجمعية .

د- تنظيم المسابقات العلمية والثقافية في مجال اختصاصها .

هـ- القيام بالرحلات العلمية بعد موافقة الجهات المختصة في الجامعة .

البحوث المحاسبية

دورية ● علمية ● متخصصة ● محكمة ● نصف سنوية

● تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة

في هذا العدد

- **البحوث باللغة العربية :**
- **إطار محاسبي مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات (IFRS7) بهدف تعزيز الإفصاح والشفافية (دراسة تطبيقية على بنك الرياض)**

د. محمد عبد الشكور أحمد شحاته
أستاذ مساعد بجامعة الملك سعود

- **البحوث باللغة الإنجليزية :**
- **طرق إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية**

د. مريع سعد الهباش
قسم المحاسبة
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة الملك خالد

د. سالم على الغامدي
قسم إدارة الأعمال
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة الطائف

- **عرض كتاب :**
- **الإدارة المالية : النظرية والتطبيق**

تأليف
أ.د. ميشيل إيرهلاردت ، أ.د. أوجين بريجهام

عرض :
د. محمد على محمد ريحان
قسم المالية - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود

المجلد الثاني عشر - العدد الثاني - ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

مجلة البحوث المحاسبية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية متخصصة في نشر الأبحاث ذات الصلة بمجالات المحاسبة والمرجعة والتمويل وأسواق المال تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة .

تهدف المجلة إلى الرقي بمهنة المحاسبة والمراجعة نظريا وعلمياً من خلال تشجيع ونشر الأبحاث العلمية الرصينة التي تتناول مشاكل بحثية محلية أو إقليمية أو دولية ذات صلة بمحالات المحاسبة والمراجعة والتمويل وأسواق المالي .

لغة المجلة في اللغة العربية ويجوز لهيئة التحرير قبول نشر البحوث بلغة أخر .

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :

مجلة البحوث المحاسبية

الجمعية السعودية للمحاسبة

ص . ب : ٧١١١٥ - الرياض : ١١٥٨٧

هاتف :٠١٤٦٧٤٢٦٣ (٩٦٦)فاكس: ٠١٤٦٧٤٢٦٢ (٩٦٦)

saa @ ksu.edu.sa

رئيس التحرير

أ . د . صالح بن راشد العماري
جامعة الملك سعود

نائب رئيس التحرير

د. عبيد بن سعد المطيري
جامعة القصيم

أعضاء هيئة التحرير

أ . د . حسام بن عبد المحسن العنقري
جامعة الملك عبد العزيز

أ . د . محمد بن سلطان السهلي
جامعة الملك سعود

د. صالح بن حمد الشنيفي
جامعة الملك سعود

د. محمد سليمان العقيل
معهد الإدارة العامة

د. أحمد محمد السلمان
جامعة القصيم

د. خالد بن ناصر الخاطر
جامعة قطر

شروط النشر بالمجلة

يقتصر تبويب (البحوث المحاسبية) على ثلاثة أبواب هي:

١. بحوث محكمة.

٢. عرض كتب.

٣. تعليقات.

شروط ومعايير نشر البحوث:

١. أن يسهم البحث أو الدراسة في تعميق المعرفة في المجالات المحاسبية والمراجعة والتمويل وأسواق المال.

٢. أن يتصف بالجدية والأصالة العلمية وأن يكتب بلغة صحيحة.

٣. ألا يكون قد سبق نشره.

٤. أن يكون البحث مكتوبا على ورق حجم (A4) و مقدماً على قرص ممغنط.

٥. أن يكون البحث مستوفياً لشروط البحث العلمي، بما في ذلك ملخص البحث وعرض للمشكلة ومراجعة الأدبيات ذات العلاقة والمنهجية المتبعة ومناقشة أو تحليل للنتائج والتوصيات.

٦. مراعاة قواعد التوثيق العلمي للبحوث في متن البحث فضلاً عن استخدام الحواشي لوضع أي بيانات تفصيلية لمصادر الاقتباس أو أي معلومات توضيحية بالإضافة إلى كتابة قائمة مرتبة للمراجع في نهاية البحث.

٧. يجب مراعاة الضوابط التالية بصدد استخدام الهوامش والمراجع:

أ. المراجع : يتم الإشارة إلى المراجع في متن البحث، على أن تقدم المراجع جميعها تحت عنوان "المراجع" في نهاية البحث بالطريقة المتبعة.

ب. الدوريات : يشار إليها في متن البحث أما في قائمة المراجع فتكتب حسب المعيار التالي: يبدأ المرجع باسم عائلة المؤلف ثم الأسماء الأولى واختصاراتها، فعنوان البحث (بين علامتي تنصيص)، فاسم الدورية (تحته خط)، المجلد، العدد، تاريخ النشر، الصفحة أو الصفحات المشار إليها.

ج. الكتب: يشار إليها مع ذكر الصفحات أما في قائمة المراجع فيكتب اسم عائلة المؤلف ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها، فعنوان الكتاب (تحته خط) فمكان النشر، فالناشر، سنة النشر، الصفحة أو الصفحات المشار إليها.

د. الهوامش: تستخدم الهوامش لتزويد القارىء بمعلومات توضيحية، ويشار إلى التعليق في المتن بأرقام مرتفعة عن السطر بدون أقواس وتوضع في أسفل الصفحة وأن تكون مختصرة ما أمكن ذلك.

عرض الكتب:

يراعى في الكتاب موضوع العرض أن يكون متميزاً ومفيداً ومن الكتب المصدرة حديثاً ويخضع عرض الكتب للضوابط التالية :

١. عرض تقريري (توصيف مختصر) للكتاب يشمل على ملخص بمحتويات فصول الكتاب (صفحتين)

٢. عرض نقدي للكتاب، (من ٣ إلى ٤ صفحات) ويشتمل على عرض نقدي لأهم الآراء والأفكار العلمية المطروحة في الكتاب مدعماً بالأسانيد والحجج العلمية بما في ذلك:

أ. التخصص الدقيق.

ب. الملاءمة للمقررات الدراسية

ج. الملاءمة للممارسين والتطبيق العملي

د. الإضافات التي ينفرد بها الكتاب بالمقارنة بالمراجع الأخرى.

هـ الشمول و طريقة العرض و العمق.

٣ مقترحات لتطوير الكتاب، (من ٤ إلى ٥ صفحات)، وتشمل اقتراح بعض الآراء والأفكار العلمية التي يمكن أن تساهم في تطوير الكتاب على أن تكون هذه الآراء والأفكار مدعمة بالأسانيد والحجج العلمية، ويمكن أن تشمل مقترحات التطوير ما يلي:

أ. إضافة موضوعات كان يجب تغطيتها (كلياً أو جزئياً).

ب تحسين في طريقة عرض فصول معينة من الكتاب.

ج. نواحي فنية وعامة.

التعليقات:

تكون التعليقات على البحوث التي سبق نشرها، ويجب أن تكون مؤيدة بأسانيد علمية تدعم وجهة نظر المعلق وتخضع لنفس قواعد النشر المطبقة على الأبحاث المحكمة من حيث إتباع الأسلوب العلمي، وترسل التعليقات لمؤلف البحث موضع التعليق وينشر الرد مع التعليق في نفس العدد.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
إطار محاسبي مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات (IFRS7) بهدف تعزيز الإفصاح والشفافية (دراسة تطبيقية على بنك الرياض)	٩
طرق إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية	٩٨
عرض كتاب: الإدارة المالية : النظرية والتطبيق	٩٩

إطار محاسبي مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات (IFRS 7) بهدف تعزيز الإفصاح والشفافية

(دراسة تطبيقية على بنك الرياض)

د. محمد عبد الشكور أحمد شحاتة[1]
shehath@yahoo.com

ملخص الدراسة :

اختصت الدراسة بتقييم مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة لبنك الرياض طبقا لمتطلبات المعيار السابع من المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS 7) [2]، وذلك للتعرف على مدى إدراك الإدارة المصرفية بهذه المتطلبات في الوقت الراهن. وفي سياق ذلك تم دراسة وتحليل الإفصاح عن كل من أهمية الأدوات المالية والمخاطر المترتبة عليها. وقد انصبت تساؤلات الدراسة حول مدى وجود تأثير/علاقة لمستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية لبنك الرياض وبدلالة متطلبات (IFRS 7) لتقييم مدى إدراك الإدارة المصرفية في هذا الشأن. قام الباحث بصياغة مجموعة فروض للإجابة عن هذه التساؤلات، اختصت بمدى وجود التأثير بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة وأيضا بمدى قوة واتجاه وجوهرية العلاقة بين هذه المتغيرات. وقد استخدم الباحث قائمة النقاط (Check List) لتجميع بيانات الدراسة، واختبار مدى صحة فروض الدراسة. وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها عدم توافق معظم بنود القوائم المالية المنشورة لبنك الرياض محل الدراسة الاختبارية مع متطلبات (IFRS 7) مما يعني ضعف إدراك الإدارة المصرفية بهذا البنك لتلك المتطلبات، وفي المقابل وجود توافق إلى حد ما مع بعض البنود الأخرى خاصة تلك المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر المصاحبة للأدوات المالية. وقد انتهى الباحث إلى مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة العمل على تنمية وعي الإدارة المصرفية ببنك الرياض بشأن الإفصاح عن الأدوات المالية طبقا لمتطلبات (IFRS 7).

كلمات مفتاحية : المعيار السابع من المعايير الدولية للتقارير المالية – الإفصاح والشفافية – المصارف – الأدوات المالية – القوائم المالية.

---

(١) الباحث مدرس بكلية التجارة جامعة المنوفية ، وحاليا أستاذ مساعد بجامعة الملك سعود ، وله اهتمامات بحثية في مجال تطوير الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية في ظل الإصدارات المعاصرة لمعايير التقارير المالية الدولية واختبار تطبيقاتها في المؤسسات المالية وغير المالية.

(٢) IFRS 7) : Financial Instruments: Disclosures وهو المعيار السابع من المعايير الدولية للتقارير المالية (الأدوات المالية: الإفصاح)

Abstract

This Research aims to assess the level of disclosure and transparency in the published financial reports of Riyadh Bank in accordance with the requirements (IFRS 7), to identify the extent to which management banking requirements at the present time. In the context of that targeted research study and analysis of the disclosure of both the importance of financial instruments and the risks entailed. The study has focused on questions about the extent of the influence relationship of the level of disclosure and transparency in the financial reports of the Riyadh Bank and with his agent requirements (IFRS 7) to assess awareness of banking management in this regard. The researcher has to formulate a set of hypotheses answering these questions, singled out the extent of influence between independent and dependent variables study and also the strength and direction of and substantial relationship between these variables. The researcher may use the list of points (Check List) to collect data, and test the validity of research hypotheses. The study resulted in a set of results most incompatibility most items lists published financial Bank Riyadh studied with test requirements (IFRS 7) which means poor awareness of the Bank management, in contrast to some extent a consensus on some other items, particularly those relating to the disclosure of the risks of financial instruments. Ended a series of recommendations to: The most important need to work on the development of awareness of banking management with Riyad Bank in the disclosure of financial instruments in accordance with the requirements (IFRS 7).

Keywords: IFRS 7 – Disclosure & Transparency - Banks - Financial instruments - Financial Statements.

١. الإطار العام للدراسة

١-١ مقدمة:

ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الوظائف الرئيسة التي ترتكز عليها المحاسبة المالية ، والتي تدعو إلى الإفصاح الكاف عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية، وذلك لصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات و التي تضم المصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرها. هذا بالإضافة إلى الآثار

المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الأطراف بناء على هذه المعلومات (Buchman, 2003, P. 73) . ولذلك فإن الإفصاح غير الكاف قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الأطراف ؛ الأمر الذي يمكن أن يرتب آثارا غير مرغوبة.

تتصف المصارف والمؤسسات المالية بطبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها، والعوائد والمخاطر التي تتعرض لها، لذا يكتسب الإفصاح المحاسبي أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي، نظراً لطبيعة الأدوات المالية كالمشتقات والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها. ومع إزالة القيود على التعامل، وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنية المستخدمة في التعامل زادت أهمية الإفصاح المحاسبي عن هذه الأدوات (الغبان ، ٢٠١٠).

وفي سياق ذلك تدور هذه الدراسة حول تقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات (IFRS 7) لتعزيز الإفصاح والشفافية مع اختبار ذلك على واقع بنك الرياض. ولقد تأسس بنك الرياض كشركة مساهمة سعودية مسجله بالمملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي في جمادى الأولى ١٣٧٧هـ الموافق ٢٣ نوفمبر ١٩٥٧م ويعمل البنك من خلال فروعه التي تبلغ ٢٤١ فرعا في المملكة العربية السعودية وفرع واحد في مدينة لندن في المملكة المتحدة ووكالة واحدة في مدينة هيوستن في الولايات المتحدة الأمريكية ومكتب تمثيلي في سنغافورة، وتزداد هذه الفروع سنويا .

١-٢ مشكلة وتساؤلات الدراسة:

في ظل عدم التطابق بين الممارسات المتبعة للإفصاح المحاسبي في الدول المختلفة ، أخذت المنظمات المحاسبية الدولية على عاتقها إصدار مجموعة من القواعد والمعايير التي تعمل على تنظيم وظيفة الإفصاح المحاسبي

بالقوائم المالية. ومن أهم هذه المنظمات مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يهتم بإصدار معايير إعداد التقارير المالية، والتي من أهمها المعيار السابع من معايير التقارير المالية الدولية بشأن الأدوات المالية: الإفصاحات (Financial Instruments: Disclosures IFRS7) ، ويرجع إصدار هذه اللجنة لهذا المعيار لما تمثله المصارف من قطاع حيوي ومؤثر في عالم الأعمال، وحاجة مستخدمي المعلومات المالية المصرفية إلى المعلومات الموثوق بها القابلة للمقارنة واللازمة لتقييم مراكزها المالية وأدائها المؤسسي بشكل يفيد في اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية (Landsman, 2005 P.8).

وتتبع مشكلة الدراسة من إفرازات التطبيق العملي لمعايير إعداد التقارير المالية في المملكة العربية السعودية؛ حيث تعد القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد بالتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لدعم نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات بالمملكة (المبارك ، العبيد ٢٠٠٣ ص٣). ويؤدي تعدد المعايير التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية بالمملكة إلى عدم وجود التوحيد المحاسبي ومن ثم ضعف إجراء المقارنة وتدني جودة القرارات، هذا بالإضافة إلى أن الإفصاح بالقوائم المالية للمصارف خاصة تلك المتعلقة بالأدوات المالية لا زال غير كاف وغير متوافق مع إصدارات معايير إعداد التقارير المالية الدولية (عطيوي ٢٠١٠م ص٨). كما أن تطبيق المعيار السابع من معايير إعداد التقارير الدولية (IFRS 7) بالعمل المصرفي في بداية عام ٢٠٠٧م لا زال يصاحبه مشكلات في القياس والعرض المحاسبي حول مخاطر الأدوات المالية ، وربما أن ذلك يرجع إلى ضعف إدراك الإدارة المصرفية بتطبيق هذا المعيار في ظل الإفصاح الكاف عن الأدوات المالية ، خاصة وأن المعيار (IFRS 7) يركز على الكيانات التي يجب أن تعمل على تقديم الإفصاحات في البيانات المالية بما يمكن

المستخدمين من تقييم أهمية الإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للبنك، بالإضافة إلى أهمية تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي يتعرض لها البنك خلال الفترة المالية، وكيفية إدارة المخاطر المصرفية ، وللتدليل على جوهر المشكلة البحثية فإن هذه الدراسة تعمل على توفير إجابات عن مجموعة التساؤلات الآتية:

- هل يوجد تأثير جوهري للإفصاح عن أهميه ومخاطر الأدوات المالية على مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة ؟
- هل تختلف درجة تأثير عناصر الإفصاح عن أهمية ومخاطر الأدوات المالية باختلاف مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة ؟
- ما هي أكثر عناصر الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية تفسيرا لمستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة ؟

١-٣ أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تقييم مدى إدراك الإدارة المصرفية للبنوك لمتطلبات المعيار السابع من معايير إعداد التقارير الدولية لتعزيز الإفصاح والشفافية وفي سياق ذلك تهدف الدراسة إلى:

١. دراسة وتحليل طبيعة الإفصاح عن أهميه الأدوات المالية (الموقف المالي، إعادة التصنيف، المكاسب والخسائر المقاسة /غير المقاسة بالقيمة العادلة، السياسات المحاسبية) لتقييم مستوى الإفصاح والشفافية ببنك الرياض .
٢. دراسة وتحليل طبيعة الإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية (الكشف النوعي، الكشف الكمي، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة) لتقييم مستوى الإفصاح والشفافية ببنك الرياض.

١-٤ فروض الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها فقد تم صياغة الفروض الأربعة التالية:

الفرض الأول:

« لا يوجد تأثير جوهري للإفصاح عن أهميه الأدوات المالية على مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة لبنك الرياض.»

الفرض الثاني:

«لا يختلف مدى تأثير العوامل المكونة للإفصاح عن أهمية الأدوات المالية في مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة لبنك الرياض»

الفرض الثالث:

«لا يوجد تأثير جوهري للإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية على مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة لبنك الرياض»

الفرض الرابع:

«لا يختلف مدى تأثير العوامل المكونة للإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة لبنك الرياض»

١-٥ حدود الدراسة:

ركزت الدراسة على:

- استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ في نطاق تطبيق الأدوات المالية دون التعامل مع العقود المشابهة للأدوات المالية مثل الذهب والغاز والكهرباء والوارد ذكرها في الفقرة الثانية من نطاق المعيار.

- عدم التعامل مع الأدوات المالية التي تم استثناؤها طبقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ في نطاق تطبيقه في الفقرة الثالثة.

- استخدام القوائم المالية للبنك بداية من عام ٢٠٠٧م؛ نظرا لأن هذا العام هو بداية تطبيق المعيار السابع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

١-٦ منهجيه الدراسة :

في سياق المنهجين الاستقرائي والاستنباطي أمكن وصف وتحليل بيانات الدراسة باستخدام قائمه النقاط(Checklist) وذلك لاختبار مستوى الإفصاح والشفافية في بنك الرياض، وفيما يلي عرض لجوانب منهجية الدراسة :

وقد تمت الدراسة الاختبارية على واقع التقارير المالية المنشورة لبنك الرياض عن السنوات من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ وليس لهذه الفترة دلالات خاصة سوى خدمة هدف الدراسة. ويرجع اختيار بنك الرياض كدراسة اختيارية عن الظاهرة البحثية للمبررات التالية :

١. قيام بنك الرياض اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٧ م بتطبيق جزئى للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) خاصة فيما يتعلق بتطبيق المعيار رقم ٧ والخاص بالأدوات المالية : الإفصاحات (IFRS 7) وهذا التطبيق للمعيار السابق يأتي إضافة لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والتي يعتمد عليها كأساس لإعداد القوائم المالية للبنوك بالإضافة إلى معايير المحاسبة الدولية .

٢. تأكيد وتصديق من قبل مراجعي حسابات بنك الرياض في تقرير المراجعة على أسس إعداد التقارير المالية ومن بينها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أسلوب جمع البيانات:

لاستخلاص نتائج الدراسة الاختبارية فقد تم الاعتماد على قائمه النقاط (Check list) لتجميع البيانات الأولية لتحقيق أهداف الدراسة في مجالي أهمية

الأدوات الماليــة في الموقــف والأداء المالي للكيان ، و طبيعــة المخاطر الناجمة عن الأدوات الماليــة خــلال هــذه الفترة وحتــى تاريخ إعــداد التقارير الماليــة وكيفية إدارتها.

وقد استندت قائمة النقاط إلى مجموعة الضوابط التالية :

١. تصنيف المتغيرات الرئيسية إلى متغيرين يمثلان هدفي المعيار وهما:

(X) : الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية

(Z) : الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية

٢. ضمــت المتغيرات الرئيسيــة بقائمه النقــاط مجموعه من المتغــيرات الفرعية والتي تندرج تحت المتغيرين الرئيسيين وذلك طبقا لمجال المعيار IFRS7 وذلك كما يلي:

- **المتغير الرئيسي الأول** (X) : الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية، وقد ضــم هذا المتغير مجموعة من العناصر وهــي : الموقف المالي، وإعادة التصنيف، والقيمــة العادلــة من خــلال الربح والخســارة، وبيــان الدخل الشامــل، وأخيرا السياسات المحاسبية .

- **المتغير الرئيسي الثاني** (Z): الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية، وقد ضم هذا المتغير مجموعة من العناصر وهي : مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة.

هذا وقد تم قياس مدى الإفصاح عن كل عنصر رئيسي من العناصر السابقة مــن خلال مجموعــة العناصر الفرعية المرتبطة بكل عنصــر رئيسي والتي أمكن توصيفها من خلال المكونات الرئيسية للمعيار السابع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.[١]

(١) انظر الملحق رقم (١): قائمة نقاط (Check list) لتقييم مدى الإفصاح عن الأدوات المالية ببنك الرياض طبقا لـ (IFRS 7)

٣. الاعتماد على ثلاثة أوزان لتقييم مستوى الإفصاح والشفافية للتقارير المالية المنشورة لبنك الرياض خلال فتره الدراسة بدلاله متطلبات(IFRS 7) وهي (يتم الإفصاح عنها، يتم الإفصاح عنها إلي حد ما، لا يتم الإفصاح عنها)، وتعني هذه الأوزان ما يلي:

- **يتم الإفصاح عنها** : وتعني أن يتم الإفصاح عن هذه الأداة من الأدوات المالية، وذلك بطريقة كاملة وصحيحة في القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة لهذه القوائم.
- **يتم الإفصاح عنها إلى حد ما** : وتعني أن يتم الإفصاح عن هذه الأداة من الأدوات المالية، ولكن بطريقة غير كاملة سواء في القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة لهذه القوائم.
- **لا يتم الإفصاح عنها** : وتعني أنه لم يتم الإفصاح عن هذه الأداة من الأدوات المالية، سواء في القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة لهذه القوائم.

الإطار المقترح للبحث ومتغيرات الدراسة :

فيما يلي الإطار المحاسبي المقترح لتعزيز الإفصاح والشفافية ببنك الرياض بدلالة متطلبات (IFRS 7) الخاص بالإفصاح عن الأدوات المالية كما يعرضه الشكل رقم (١):

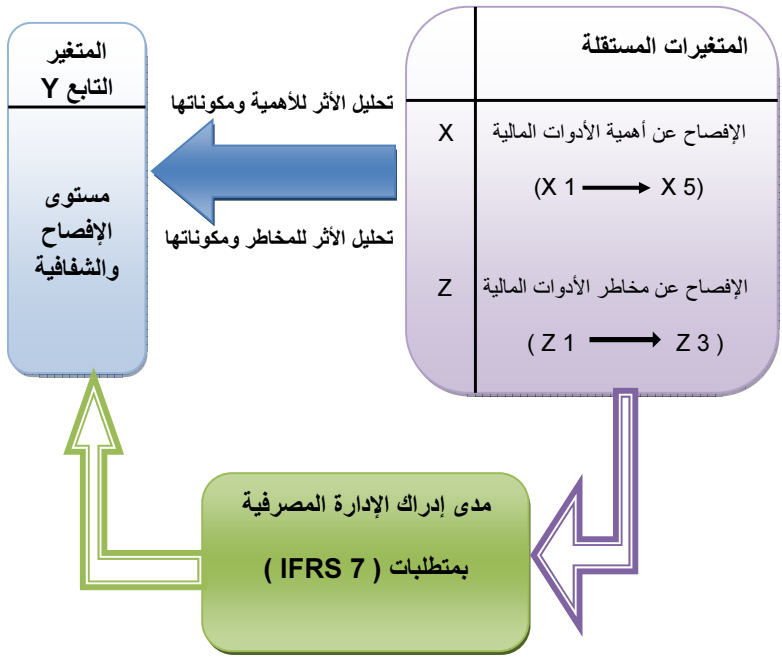

الشكل رقم (١) : الإطار المحاسبي المقترح لتعزيز الإفصاح والشفافية[١]

المصدر: إعداد الباحث بتصرف، (Beschof, 2009)

١-٧ تنظيم الدراسة:

بعد تناول الإطار العام للدراسة سيتم تناول الدراسة على ثلاث نقاط رئيسية أخرى على النحو الآتي:

- **الجهود البحثية السابقة في مجال الدراسة:**

وفيه يتم عرض الدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة والتي تم تقسيمها

(١) يمكن الرجوع إلى ملحق (١) بالدراسة (قائمة النقاط) بشأن توصيف وتحديد المتغيرات المستقلة المفسرة للظاهرة البحثية (X1 - X5 ، Z1 – Z5) وأيضا توصيف وتحديد المتغير البحثي التابع (Y).

إلى دراسات تناولت المعيار السابع من معايير التقارير الدولية (IFRS 7) والدراسات التي تناولت الأدوات المالية وفقا لمعايير التقارير الدولية ثم الدراسات التي بحثت في تأثير تطبيق معايير التقارير الدولية على الإفصاح بصفة عامة والإفصاح في القوائم المالية للبنوك بصفة خاصة وأخيرا الدراسات التي تناولت المعيار المحاسبي (IAS 30) الذي يتناول الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة.

- توصيف طبيعة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ (IFRS 7) الأدوات المالية : الإفصاح

وفيه تم التحقق من مدى تطبيق المعيار الدولي رقم (٧) وذلك باستخدام أداة البحث وهي قائمة النقاط مع ربط متغيرات البحث الرئيسية بهدف البحث والمتغيرات الفرعية بصلب المعيار.

- اختبار الفروض واستخلاص نتائج وتوصيات الدراسة :

وفيه تم اختبار فروض الدراسة ثم استخلاص نتائج الدراسة وأخيرا توصيات الدراسة.

٢. الجهود البحثية السابقة في مجال الدراسة

فيما يلي أهم الجهود البحثية السابقة ذات الصلة بالظاهرة البحثية والتي أتيحت للباحث خلال الفترة من ٢٠٠٣ م – ٢٠١٠ م :

٢-١ دراسات حول المعيار السابع من معايير التقارير الدولية (IFRS7) :

١. دراسة (Bischof 2009): بعنوان تأثير تطبيق المعيار IFRS 7 على الإفصاح في البنوك في أوروبا ، (The effects of IFRS 7 Adoption on Bank Disclosure in Europe) وتهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير تبني المعيار IFRS 7 من معايير إعداد التقارير المالية الدولية والمتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية - على الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك في

أوروبا، وقد ركزت الدراسة على جودة الإفصاح بدلا من التركيز على الكم فقط وذلك لتقييم جودة عمليات الإفصاح بحيث يضمن الإفصاح عن كل فئة من فئات المخاطر المختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد زيادة ملحوظة في عدد الصفحات التي يفصح بها عن المخاطر المختلفة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، وهذه الزيادة ناتجة من تطبيق المعيار رقم ٧ من معيار إعداد التقارير المالية.

- يتم الإفصاح عن التصنيفات الائتمانية والأصول المالية بصورة أكبر مما يعطي مؤشرا هاما للمستثمرين بشأن تقييم مخاطر المحفظة المالية.

- جميع البنوك تفصح عن مخاطر السوق ويتم هذا الإفصاح بطريقتين رئيستين، إذ إن ٣٠٪ من البنوك في العينة المختارة تستخدم طريقة تحليل الحساسية، في حين أن ٢٤٪ تستخدم طريقة نموذج القيمة المعرضة للخطر، و٣٧٪ من العينة المختارة تستخدم الطريقتين معا، وأخيرا ٨،٥٪ من العينة المختارة تستخدم طرقا أخرى.

- توجد زيادة في الإفصاح عن تحليل مخاطر السيولة واستحقاق الالتزامات وذلك من نسبة ٨٥٪ إلى نسبة ٩٣٪.

٢ . (دراسة حميدات ٢٠٠٦) : أهمية متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧) "الأدوات المالية : الإفصاحات" في تعزيز جودة التقارير المالية (The importance of disclosure requirements for financial instruments under international financial reporting standard no. (7) "financial instruments: disclosures" in enhancing the quality of financial reporting) وتهدف هذه الدراسة إلى بيان متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)

IFRS 7 وتفسير وتوضيح تلك المتطلبات وإيضاح أثر متطلبات ذلك المعيار في تعزيز جودة التقارير المالية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتجه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو المزيد من متطلبات الإفصاح حول المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة نتيجة تعاملها بالأدوات المالية بمختلف أنواعها مع إعطاء أهمية لكل من الإفصاحات الكمية والنوعية.

- إن إلغاء معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ والخاص بالإفصاح لدى البنوك والمؤسسات المالية المشابهة يدلل على أن متطلبات الإفصاح حول الأدوات المالية لم تعد ذات اهتمام خاص لقطاع البنوك والمؤسسات المالية فقط وإنما لكل القطاعات.

- أصبحت متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧) تربط نتيجة أعمال الشركات بالمخاطر المرتبطة بها من خلال المتطلبات الموسعة لإفصاحات المخاطر والقيمة العادلة.

- نظرًا للأثر الهام الذي تحدثه بيانات القيمة العادلة للأدوات المالية على البيانات المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي)، فمن المفيد جدا إلزام الشركات إظهار صافي الربح قبل الأرباح والخسائر غير المتحققة، ويليه رقم صافي الربح بعد الأرباح والخسائر غير المتحققة، مع احتساب نصيب السهم من الأرباح EPS قبل الأرباح والخسائر غير المتحققة وبعدها لتعزيز جودة الأرقام المحاسبية ومدلولاتها.

٢-٢ دراسات حول الأدوات المالية وفقا لمعايير التقارير الدولية :

١ . (دراسة رفاعه ٢٠١٠) : أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية

وفقـاً للمعايير الدولية لإعـداد التقارير المالية. وتهدف هـذه الدراسة إلى بحث مدى توافق التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي مع متطلبات تطبيق القيمـة العادلة للأدوات الماليـة بحسب المعايير الدولية لإعـداد التقارير المالية، وكذلك أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بحيث تصبح أكـثر انسجاماً ومتطلبات المعايير الدولية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- محدوديـة أنـواع الأدوات المالية المستخدمة من قبـل المصارف السورية والـذي يفسـر اقتصـار التعليمات على تصنيـف وقياس أدوات الدين والقروض فقط كأحد أنواع الأدوات المالية دون غيرها.

- توجـد العديد من الاختلافات بين متطلبـات القياس والإفصاح المتعلقة بالقيمـة العادلـة للأدوات الماليـة في تعليمات مصـرف سورية المركزي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- تختلـف المعالجـة المحاسبية التي تتطلبها محاسبـة القيمة العادلة وفقاً للمعايـير الدوليـة لإعداد التقاريـر المالية مع تعليمـات مصرف سورية المركـزي فيمـا يتعلق بفروقـات القيمـة العادلة للاستثمـارات المحددة كمتاحـة للبيع، وفيما يتعلـق بمعالجة الفوائد والعمـولات المحتسبة على الديون غير المنتجة أيضاً.

- قصور تعليمات مصرف سورية المركزي الكبير فيما يتعلق بطرائق تحديد القيمـة العادلة لـلأدوات الماليـة واعتباراتها ومعاييرهـا والإفصاحات المتعلقة بها.

- ضـرورة قيام مصرف سورية المركـزي بمطالبة البنوك الخاصة بمزيد مـن الشفافيـة والوضـوح فيما يتعلـق بأساليـب تقدير القيمـة العادلة

للأدوات المالية وطرائقها وتقنياتها. وتطوير تعليماته لتكون أكثر تطابقاً مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يتعلق بتطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية من تقييم وإفصاح.

- ضرورة تأهيل أطر مصرف سورية المركزي المسؤولة عن وضع التعليمات ونماذج البيانات المالية الموحدة للمصارف بشكل مستمر، لمتابعة التطورات الجديدة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٢-٣ دراسات حول تأثير تطبيق معايير التقارير الدولية على الإفصاح:

١. دراسة (Aksu 2006): بعنوان التحسن في الإفصاح والشفافية في بورصة إسطنبول:هل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومبادئ حكومة الشركات تحدث اختلافا، (Improvement in transparency and disclosure in the ISE: Did IFRS adoption and corporate governance principles make a difference) وتهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في مدى تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية بعد الاعتماد طواعية على معايير إعداد التقارير المالية الدولية ومبادئ حوكمة الشركات المحلية، وذلك بدراسة عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية في اسطنبول، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الالتزام طواعية بمعايير إعداد التقارير المالية الدولية من قبل الشركات قبل الالتزام الجبري لها بسنتين على الأقل، وقد بلغت نسبة الشركات التي التزمت طواعية ٦٥٪ من شركات العينة.

- تسجيل درجات أفضل للإفصاح في كل شركة من شركات العينة في عناصر الإفصاح الاختيارية، كما أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية أتاح اتساقًا وقابلية أكبر للمقارنة.

٢ . دراسة (Aksu & Kosedag 2005): بعنوان العلاقة بين الإفصاح والشفافية وأداء الشركات في بورصة إسطنبول :هل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تصنع اختلافا؟

(The Relationship between Transparency & Disclosure and Firm Performance in the ISE: Does IFRS Adoption Make a Difference?)

وتهدف الدراسة إلى التحقق من أن اعتماد معايير إعداد التقارير المالية الدولية من شأنه أن يعزز العلاقة بين معدلات الأداء والتحسن في الإفصاح والشفافية، وقد توصلت هذه الدراسة للنتائج التالية:

- الشركات التي تستخدم معايير إعداد التقارير المالية الدولية اختياريا تمثل ٦, ٨٤٪ من العينة، بينما الشركات التي تستخدم معايير المحاسبة المحلية فقط هي ٨, ٢٦٪.

- توجد اختلافات هامة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة المحلية على الإفصاح والشفافية لدى الشركات في عينة الدراسة.

٢-٤ دراسات حول الإفصاح في القوائم المالية للبنوك:

١ . دراسة (KPMG 2009): التركيز على الشفافية : الاتجاهات في عرض القوائم المالية والإفصاح عن المعلومات في البنوك الأوربية .

(Focus on transparency: Trends in the presentation of financial statements and disclosure of information by European banks)

وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة الإفصاح في البنوك الأوربية، وقد تم أخذ عينة من البنوك الأوربية وعددها ١٦ بنكًا، وذلك من ثماني دول أوربية ، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد إفصاحات أكبر من متطلبات المعايير الدولية نظرا لمتطلبات القوانين واللوائح المحلية، بالإضافة إلى توصيات صادرة عن اللجان الأخرى مثل لجنة المراقبة للبنوك الأوربية.

- يختلف مستوى الإفصاح عن الأحكام الخاصة بتطبيق السياسات المحاسبية اختلافًا كبيرًا بين البنوك بدءًا من أقل من فقرة واحدة وحتى ٦ صفحات.

- بالنسبة لمخاطر الائتمان: معظم البنوك تفصح بوضوح عن معلومات حول قدرتها القصوى على التعرض لمخاطر الائتمان، بما في ذلك البنود خارج الميزانية العمومية ومساهمتها في مخاطر الائتمان. كما أن جميع البنوك تفصح بمعلومات عن هيكل تصنيف الائتمان، كما قدمت خمسة بنوك إفصاحا كاملا عن القيمة العادلة للضمانات التي عقدت في الماضي مقابل المستحقات أو الأصول الضعيفة، أما باقي البنوك فقد قدمت معلومات محدودة .

- بالنسبة لمخاطر السوق: جميع البنوك أفصحت عن القيمة المعرضة للمخاطر على الرغم من أن البنوك تستخدم فروضًا محاسبية ومعاملات مختلفة في احتساب القيمة المعرضة للمخاطر. كما أن البنوك أفصحت عن حساسيات مخاطر محفظة الأوراق المالية غير التجارية بطرق متنوعة، وعلى الرغم من القيود المتصورة لأسلوب القيمة المعرضة للمخاطر يبقى هذا الأسلوب الأكثر شيوعا للقبض والسيطرة على مخاطر السوق الممكن التعرض لها.

- بالنسبة لمخاطر السيولة: قدم أحد عشر بنكا طوعا تحليل الاستحقاقات لأصولهم المالية، بالإضافة إلى الإفصاح المطلوب عن الالتزامات المالية.

وقد قدمت ثمانية بنوك تحليل السيولة على أساس الاستحقاقات التعاقدية المتبقية والتدفقات النقدية المخصومة وفقا للمعيار ٧ من معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS 7).

- بالنسبة لتصنيف وإعادة تصنيف الأدوات المالية: ثلاثة بنوك شملتها الدراسة استفادت من التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ لإعادة تصنيف البنود للمتاجرة طبقا لفئات التكلفة المطفأة. معظم البنوك أعادت تصنيف الأصول المستغلة والأصول المتاحة للبيع على القروض والذمم المدينة. خمسة بنوك فقط أعادت تصنيف أصول المتاجرة في الفئة المتاحة للبيع، وبنك واحد فقط أعاد تصنيف أصول المتاجرة إلى فئة الاستحقاق.

٢ . (دراسة الكبيسي وزلموط ٢٠٠٩): مدى ملاءمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية (٣٩) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات.

(The Adequacy of Financial Statements Data in Jordanian Banks to the Requirements of International Accounting Standard No 39 from the Accountant and External Auditor Perspectives)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى الالتزام بالمصارف الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) من وجهة نظر معدي ومدققي القوائم المالية، ثم بيان وتحليل الفروقات بين وجهتي نظر معد البيانات المحاسبية ومدقق الحسابات الخارجي في تقييم متطلبات معيار المحاسبة الدولي (٣٩) وأخيرا البحث في التوصيات والحلول التي يمكن أن تساهم في تطبيق أفضل لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) وذلك في المصارف الأردنية. وخلصت الدراسة إلى:

- السعي لتحقيق الاتساق بين أساليب القياس والإفصاح الدولي؛ لأن ذلك يؤدي إلى تحفيز المنافسة السليمة وتقليل الوقت والجهد والكلفة، وهذا ممكن من خلال توحيد المعايير وتقليل الفوارق، ولابد من التفكير جديا فى المبادئ والآليات المناسبة لاستيعاب المدخل الإسلامي في هذا الموضوع لما يتضمنه من منظومة أخلاقية وقواعد عقدية وإنسانية تصلح لتكون أنموذجا يقتدى به؛ وبالتالي بلورة معايير مقبولة دوليا وانطلاقا من حقيقة أن الإسلام لا يعارض اقتصاد السوق .

- أن القيمة العادلة ليست البديل الوحيد لتقييم المشتقات المالية، وعليه لابد من التفكير فى البدائل والآليات الأخرى، ولماذا لا يكون المدخل الإسلامي واحدا منها بهذا الخصوص ولكثير من التفاصيل ذات العلاقة كالفوائد والمتاجرة بالدين الذي لا يمثل أي أصل من الأصول.

- مطلوب الاستمرار بالعمل على التطبيق الملائم والأفضل لمتطلبات المعيار (٣٩) لضمان قدر مقبول من الاتساق الذي يتناسب والانفتاح الاقتصادي في توفير المعلومات الأكثر موثوقية وملاءمة للقرارات ذات العلاقة، مع الحرص على تطوير المعايير المحلية اللازمة لمواجهة نقاط الضعف في المعايير الدولية غير المنسجمة مع المتطلبات المحلية .

- إن توفير معلومات مالية ذات جودة يتطلب التعاون المشترك والبنّاء من خلال لجان مشتركة ومتخصصة قادرة على بلورة وتطبيق المعايير المناسبة

- العمل على تطوير أنظمة المعلومات المالية بما يتناسب والتطبيق الأفضل لمعايير المحاسبة الدولية وخصوصا المعيار (٣٩) وسواء تعلق ذلك بأصل المعلومات أو بآلية الرقابة عليها، كما يجب أن تضمن تلك الأنظمة عدم

التدخل غير المبرر والذي يتعارض وتوفير البيانات المالية وفقا للمعايير المقبولة .

- إعادة هيكلة الموجودات والمطلوبات المالية ومشتقاتها لتقليل المخاطر المصرفية فيها، وتقييم أثر قرارات محاسبة التحوط على حقوق المساهمين.

- عقد الدورات التدريبية المختلفة والمستمرة في الداخل والخارج لمعدي القوائم المالية والمعنيين بتطبيقات المعايير الدولية ذات العلاقة بما فيهم كوادر التدقيق الداخلي لمواكبة التطور الكبير الحاصل في هذا الميدان.

٣ . دراسة (عبد الصمد ٢٠٠٩): القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II بين النظرية والتطبيق . (Measurement And Disclosure Of Risks In Commercial Banks Under The Accounting Standards And The Decisions Of The Basel II Between Theory And Practice)

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك التجارية وتحديد متطلبات الإفصاح عن هذه المخاطر كما وردت في المعايير المحاسبية المحلية والدولية، ثم وضع إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر وتطبيقه لى أحد البنوك المصرية لوضع تصور عملي للإفصاح عن المخاطر بما يتناسب مع متطلبات الجهات الإشرافية والمعايير المحاسبية . وقد خلصت هذه الدراسة إلى:

- ضرورة تطبيق البنوك التجارية على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي للإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر، وذلك بهدف تضييق الفجوة بين مقررات لجنة بازل II والتطبيق العملي .

- تطوير كل من المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) اللذين يخصان الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، متضمناً ذلك على الأقل إطاراً للإفصاح عن كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل .

- العمل على تشجيع البنوك التجارية المصرية – خاصة في المركز الرئيسي على عقد دورات تدريبية منتظمة بهدف تعريف المحاسبين بطرق قياس المخاطر التي وردت باتفاقية بازل II ، وكيفية استخدامها لتقدير الخسائر المتوقعة للمخاطر المختلفة .

- تكون هذه الدراسة نواة لبحوث علمية عن اتفاقية بازل في مجالات مختلفة منها الحوكمة في البنوك ومراجعة المخاطر المصرفية في البنوك وخاصة مخاطر التشغيل. وضرورة تشجيع إجراء بحوث علمية حول طرق قياس المخاطر المصرفية، وإجراء بحوث حول تحديد مستوى الإفصاح عن المخاطر الذي يفي بمتطلبات مستخدمي القوائم المالية للبنوك التجارية.

٤ . دراسة (Cabedo & Tirado 2004): بعنوان الإفصاح عن الخطر في القوائم المالية (The disclosure of risk in financial statements) ، وتهدف هذه الدراسة إلى بحث الكيفية التي يفصح بها عن الخطر بأنواعه المختلفة في القوائم المالية، و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تبين الدراسة أن المعلومات ليست كافية تماما لأغراض صناعة القرار.

- وضعت الدراسة مفهوما للخطر، وبناء على هذا المفهوم تم تقسيم المخاطر إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية والتي تم تقسيمها إلى

خطر تجـاري وخطر استراتيجـي، في حين تم تقسيـم الأولى إلى خطر السوق وخطر الائتمان وخطر التشغيل وخطر السيولة.

- تقـديم نموذج لقياس كل نوع من أنواع الخطر وكيفية الإفصاح عنه، مع إجراء دراسة تجريبية على القوائم المالية للشركات المدرجة بالبورصة .

٢-٥ دراسات حول المعيار المحاسبي IAS 30 :

١ . (دراسة زيود والرضا ولايقة ٢٠٠٦): الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقـاً للمعيـار المحاسبي الـدولي رقم (٣٠) "حالـة تطبيقية في المصرف التجـاري السوري" (Disclosure of Financial Statement of Banks: Accounting According to International Financial Standard No.30 "A Practical Study of the Commercial Bank of Syria")

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية التقارير في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلـي والخارجي للمصرف، ودراسة مستوى التـزام المصارف بنشر القوائم الماليـة الإلزامية المحاسبية والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الاعتماد على ما جاء في المعيار المحاسبي رقم (٣٠) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة. وخلصت الدراسة إلى:

- عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية للمصرف لتلبية احتياجـات المستخدمين. كما لم يلتزم المصـرف بإعداد القوائم الماليـة وفقـاً للمعايـير المحاسبية الدوليـة الصادرة عـن لجنة معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار الدولي المحاسبي رقم (٣٠).

- عـدم الإفصـاح عن سياسات المصـرف في منح القروض والتسهيلات الائتمانيـة أو أسعـار الفائـدة (المدينـة والدائنـة) على الرغـم من أن الفوائـد بأنواعهـا تعتبر من المفردات الرئيسيـة في إعداد قائمة الدخل

للمصـرف. كما لم يفصـح عن الأسـس المعتمدة لتحديـد الخسائر في القروض والسلفيات (السياسات المحاسبيـة المتبعة في معالجة الديون المعدومـة) أو لتحديـد المخاطـر المصرفية العامة والمعالجـة المحاسبية لهذه المخاطر كما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠).

- ضـرورة تكثيـف البرامج التعليميـة والتدريبيـة للعاملـين في المصرف للتعريف بمعايير الإفصاح المحاسبي، مما سيؤدي إلى زيادة المحاسبين المؤهلين القادرين علـى التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات والمتطلبات المحاسبيـة. كما يتوجب التقليل من القيـود المفروضة على عمليات منح القروض والخدمـات لأن ذلـك يساعد علـى زيادة عـدد المتعاملين مع المصـرف، وكذلـك القيـود المفروضة علـى إمكانية الحصـول على أية معلومات تفصيلية تخص القوائم المالية الخاصة بالمصرف.

٢ . دراسة (خشارمة ٢٠٠٣): مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن: "معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) . دراسة ميدانية (The Level of Disclosure in Financial Statement of Banks And Similar Companies in Jordan: International Accounting Standard No. 30 - An Empirical Study)

وتهـدف هذه الدراسة إلى تقييم المتطلبات المختلفـة لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ وبيـان مدى ملاءمتـه للتطبيق مـن قبل البنـوك والشركات الماليـة الأردنية العاملة في المملكة والتـي اندمجت لخدمة أغراض التوسع وتطوير المجتمع وذلك من وجهة نظر إدارات البنوك. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- اعتـبرت متطلبات المعيار المحاسبـي الدولي هامة جدًا مـن وجهة نظر عينة الدراسـة الممثلـة للشركات المندمجة في المملكة. كما بينـت الدراسة أيضًا أن هنـاك بعض المعوقـات التي تعترض تطبيـق المعيار بدقة شملـت القصور في تدريـب الموظفـين، وتحديث أسـس العمـل المحاسبي بما يتـلاءم مع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠.

- العمل على دراسة معايير المحاسبة الدولية المختلفة ليتم تكييفها وإعادة صياغتها بما يتفق والقوانين والتشريعات السارية وبما يخدم المجتمع المحلي بصورة أمثل، وذلك من قبل الجهات الحكومية والأكاديمية المتمثلة في مراكز البحث العلمي في الجامعات وجمعية مدققي الحسابات الأردنيين.

- دراسة تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على ظروف السوق الأردني وعلى أسعار أسهم البنوك والشركات المالية في السوق المالي.

- ضرورة الإسراع في إدخال الأنظمة الآلية المتطورة والمتكاملة لمواكبة الدول مثل الإنترنت وذلك ضمن إدارات البنوك والشركات الأردنية.

٣. توصيف طبيعة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ (IFRS7) الأدوات المالية : الإفصاح

يهدف هذا المعيار إلى أن كل الكيانات تحتاج لتقديم الإفصاحات في البيانات المالية التي تمكن المستخدمين من تقييم ما يلي:

١. أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي والأداء.
٢. تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والتي قد تتعرض لها في تاريخ إعداد البيانات المالية.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم التحقق من مدى تطبيق المعيار الدولي رقم (٧) وذلك باستخدام أداة الدراسة وهي قائمة النقاط مع ربط متغيرات الدراسة الرئيسية بهدف الدراسة والمتغيرات الفرعية بصلب المعيار وذلك كما يلي:

٣-١ الإفصاح حول تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي والأداء:

من أجل تحقيق الهدف الأول وهو تقديم الإفصاح الذي يمكن المستخدمين من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي يتطلب المعيار الإفصاح عن:

١ . بيان المركز المالي :

حيث يتطلب المعيار الإفصاح عن القيمة الدفترية على النحو المحدد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)، ويتم ذلك إما في بيان المركز المالي أو في الإيضاحات (IFRS7 الفقرة ٨ : أ ، ب ، ج ، د) وذلك عن الفئات التالية:

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي يتم تحديدها على إنها كذلك عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والمصنفة على إنها محتفظ بها لغايات المتاجرة.
- الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تأريخ الاستحقاق.
- القروض والذمم المدينة.
- الأدوات المالية لأغراض البيع.

وقد قام الباحث باختبار هذه العناصر من خلال قائمة النقاط (Check list) بالمتغير (X1) والذي تم قياسه من خلال المتغيرات من (X11) وحتى (X16).

٢ . إعادة تصنيف الأدوات المالية :

فيما يخص إعادة تصنيف الأصول المالية بسعر التكلفة المطفأة أو التكلفة بدلا من القيمة العادلة ، أو في القيمة العادلة وليس على أساس التكلفة أو التكلفة المطفأة (IFRS7 الفقرة ١٢ أ ، ب) فقد تم تغطية النقاط التالية:

- يتطلب المعيار رقم (٧) بأن يكون إعادة تصنيف الأصول المالية والتي تم قياسها إما بالتكلفة أو التكلفة المطفأة بدلاً من القيمة العادلة، أو بالقيمة العادلة بدلاً من التكلفة أو التكلفة المطفأة. وفي الحالتين يجب الإفصاح عن مبلغ الأصول المعاد تصنيفها وأسبابه.

وقد قام الباحث باختبار هذه العناصر من خلال قائمة النقاط (Check list) بالمتغير (X2) والذي تم قياسه من خلال المتغيرات من (X21) وحتى (X24).

٣ . الأصول المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

فيما يخص الأصول المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (IFRS7 الفقرة ٩ والفقرة ١٠) بالنسبة للقروض والذمم المدينة المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، فيطلب الإفصاح عن:

- الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان في تأريخ إعداد التقارير،
- مقدار التغير في القيمة العادلة لمشتقات الائتمان .
- مقدار التغير خلال هذه الفترة و بشكل تراكمي ، في القيمة العادلة للقرض التي تعزى إلى تغييرات في مخاطر الائتمان للموجودات المالية.
- الإفصاح عن الأساليب المستخدمة للامتثال للفقرتين السابقتين.

وقد قام الباحث باختبار هذه العناصر من خلال قائمة النقاط (Check list) بالمتغير (X3) والذي تم قياسه من خلال المتغيرات من (X31) وحتى (X34).

٤ . بيان الدخل الشامل:

يجب على المنشأة أن تفصح عن صافي الأرباح أو الخسائر الصافية في في بيان الدخل الشامل أو في الإيضاحات (IFRS7 الفقرة ٢٠: أ) وذلك للبنود التالية:

- الأصول المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

- الأصـول الماليـة المتاحة للبيع ، والتي تبين بشـكل منفصل مبلغ الربح أو الخسارة المعترف بها في الدخل الشامل الأخرى خلال تلك الفترة.
- الأصول المالية المحتفظ بها للاستحقاق الاستثمارات.
- القروض والذمم المدينة.
- المطلوبات المالية تقاس بالتكلفة المطفأة.

وقـد قـام الباحـث باختبـار هـذه العناصـر مـن خـلال قائمـة النقـاط (Check list) بالمتغير (X4) والذي تم قياسه من خلال المتغيرات من (X41) وحتى (X44).

٥ . السياسات المحاسبية :

وفقـا للفقرة ١١٧ من IAS 1 عرضـ البيانات المالية (المعدل في عام ٢٠٠٧) ، وهـي أنـه على كل كيان أن يفصـح عن ملخص للسياسـات المحاسبية الهامة ، وأساسـ القياس (أو قواعد) المستخدمة في إعـداد البيانات المالية والسياسات المحاسبيـة الأخـرى المستخدمـة والتي هـي ذات الصلـة لفهم البيانـات المالية (IFRS7 الفقرة ٢١) وقد تم ذلك من خلال:

- السياسات المتعلقة بالأصول بالقيمة العادلة.
- السياسات المتعلقة بالدخل الشامل.
- السياسات المتعلقة بحركة الأسهم المتداولة.
- وصف طريقة تحديد القيمة العادلة وفقا لبيانات السوق.
- وصف طريقة تحديد القيمة العادلة وفقا لبيانات أخرى.

وقـد قـام الباحـث باختبـار هـذه العناصـر مـن خـلال قائمـة النقـاط (Check list) بالمتغير (X5) والذي تم قياسه من خلال المتغيرات من (X51) وحتى (X55).

٣-٢ الإفصاح حول تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية :

من أجل تحقيق الهدف الثاني وهو تقديم الإفصاح الذي يمكن المستخدمين من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي يتعرض لها الكيان في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير (IFRS7 الفقرة ٣١) تم دراسة ما يلي:

١ . الإفصاح عن مخاطر الائتمان الناجمة عن الأدوات المالية :

يجب على المنشأة أن تفصح عن مخاطر الائتمان وهي مخاطر ناتجة عن عجز العملاء عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد. ويقوم البنك بإتباع الإجراءات التالية بما يؤدي إلى خفض الخطر الائتماني:

- إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء التعامل معهم وتحديد معدلات الخطر الائتماني
- توفير الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي تنشأ في حال تعثر العملاء.
- متابعة مستمرة للعملاء بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية.
- توزيع محفظة القروض والسلفيات على قطاعات مختلفة لتلافي تركيز المخاطر.

وحتى يتم الإفصاح عن مخاطر الائتمان يجب أن يتم الإفصاح عن أقصى تعرض لمخاطرة الائتمان في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير (الفقرة ٣٦: أ) وهذا ما تم التعرض له سابقا في المتغير (X31) وبالإضافة لذلك فإنه طبقا للفقرات التالية: (الفقرة ٣٣: أ ، ب) و (الفقرة ٣٤: أ ، ب ، ج) فإنه يجب الإفصاح عن كيفية التعرض لمخاطر الائتمان ، كيفية نشوء مخاطر الائتمان ، سياسات إدارة مخاطر الائتمان ، أساليب قياس مخاطر الائتمان ، بيانات كمية عن مخاطر الائتمان ، تركيز مخاطر الائتمان.

وقـد قام الباحث باختبار هذه العناصـر من خلال قائمة النقاط (Check list) بالمتغير (Z1) والذي تم قياسه من خلال المتغيرات من (Z11) وحتى (Z16).

٢ . الإفصاح عن مخاطر السوق الناجمة عن الأدوات المالية :

تتمثـل مخاطر السوق في تقلـب القيمة العادلة بسبب التغـيرات في الأسعار والتي تتكون من مخاطر العملة ، مخاطر أسعار الفائدة وكذلك تراجع الإيرادات نتيجـة تقلبـات أسعـار الفائدة، وتنتـج الكثير مـن عناصر قائمـة المركز المالي إيـرادات وتكاليف تكـون مرتبطة بأسعار الفائدة، وبالتـالي فإن مراقبة مخاطر التقلبـات في أسعـار الفائـدة يعتبر مـن الأمور الهامـة في تقييم كفـاءة الإدارة للأصـول والخصوم. وحتى يتم الإفصاح عن مخاطر السوق فإنه يجب الإفصاح عن كيفية التعرض لمخاطر السوق ، كيفية نشوء مخاطر السوق ،سياسات إدارة مخاطر السوق ، أساليب قياس مخاطر السوق ، بيانات كمية عن مخاطر السوق ، تركيز مخاطر السوق.

وقـد قام الباحث باختبار هذه العناصـر من خلال قائمة النقاط (Check list) بالمتغير (Z2) والذي تم قياسه من خلال المتغيرات من (Z21) وحتى (Z26).

٣ . الإفصاح عن مخاطر السيولة الناجمة عن الأدوات المالية :

علـى المنشـأة أن تفصـح عـن مخاطـر السيولـة من خـلال تحليـل تواريخ استحقـاق الالتزامـات المالية القائمـة ، وتظهر هذه المخاطر عندمـا لا يستطيع البنـك تلبية الالتزامات أي عجزه عن تدبير الأمـوال اللازمة بتكلفة عادية. كما يجـب أن توضـح وصفـا لكيفيـة إدارة مخاطـر السيولـة الكامنـة فيمـا سبـق (الفقـرة ٣٩ : أ ، ب ، ج) ، وحتـى يتم الإفصـاح عن مخاطر السوق فإنه يجب الإفصـاح عن كيفية التعرض لمخاطـر السيولة ، كيفية نشـوء مخاطر السيولة ، سياسـات إدارة مخاطر السيولـة ، أساليب قياس مخاطر السيولة ، بيانات كمية عن مخاطر السيولة ، تركيز مخاطر السيولة.

وقـد قام الباحث باختبار هذه العناصـر من خلال قائمة النقاط (Check list) بالمتغير (Z3) والذي تم قياسه من خلال المتغيرات من (Z31) وحتى (Z36).

٤. اختبار الفروض واستخلاص نتائج وتوصيات الدراسة

٤-١ اختبار فروض الدراسة:

من خلال اختبار فرضي الدراسة الأول والثاني فقد تم تحديد خمسة عوامل رئيسية تؤثر في مستـوى الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية طبقا للمعيار السابع (IFRS 7) وهى:

١. أهميـة الإفصاح عـن الموقف المالي لفئـات الأدوات المالية: وذلك طبقا للفقرة رقم (٨) بالمعيار وهي فئات الموجودات والمطلوبات المالية.

٢. أهميـة الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية: وذلك طبقا للفقرة رقم (١٢) بالمعيار والمتعلقة بإعادة التصنيف.

٣. الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: وذلـك طبقا للفقـرات (٩) و(١٠) و(١١) بالمعيـار والمتعلقة بالأصول المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٤. أهمية الإفصاح عن بيان الدخل الشامل: وذلك طبقا للفقرة رقم (٢٠) بالمعيار والمتعلقة ببيان الدخل الشامل.

٥. أهميـة الإفصاح عن السياسات المحاسبية للأدوات المالية: وذلك طبقا للفقرة رقم (٢١) بالمعيار والمتعلقة بالسياسات المحاسبية.

ومـن خـلال اختبار فرضـي الدراسة الثالـث والرابع فقـد تم تحديد ثلاثة عوامـل رئيسيـة تؤثر في مدى الإفصـاح عن أهمية الأدوات الماليـة طبقا للمعيار السابع (IFRS 7) وهى:

١. الإفصاح عن مخاطر الائتمان الناجمة عن الأدوات المالية : وذلك طبقا للفقرتين (٣١) و(٣٢) بالمعيار والمتعلقة بطبيعة ومدى مخاطر الأدوات المالية ومن بينها مخاطر الائتمان، وكذلك المواد من (٣٣) وحتى (٣٥) والمتعلقة بالكشف النوعي والكمي لمخاطر الأدوات المالية ومن بينها أيضا مخاطر الائتمان، وأخيرا الفقرة (٣٦) المتعلقة بعناصر مخاطر الائتمان.

٢. الإفصاح عن مخاطر السوق الناجمة عن الأدوات المالية : وذلك طبقا للفقرتين (٣١) و(٣٢) بالمعيار والمتعلقة بطبيعة الأدوات المالية ومخاطرها؛ ومن بينها مخاطر السوق، وكذلك المواد من (٣٣) وحتى (٣٥) والمتعلقة بالكشف النوعي والكمي لمخاطر الأدوات المالية ومن بينها أيضا مخاطر السوق، وأخيرا الفقرتين (٤٠) و(٤١) المتعلقتين بمخاطر السوق وتحليل الحساسية.

٣. الإفصاح عن مخاطر السيولة الناجمة عن الأدوات المالية : وذلك طبقا للفقرتين (٣١) و(٣٢) بالمعيار والمتعلقة بطبيعة الأدوات المالية ومخاطرها؛ ومن بينها مخاطر السيولة، وكذلك المواد من (٣٣) وحتى (٣٥) والمتعلقة بالكشف النوعي والكمي لمخاطر الأدوات المالية ومن بينها أيضا مخاطر السيولة.

٤-٢ استخلاص نتائج الدراسة :

فيما يلي أهم النتائج التي ترتبت على اختبار فروض الدراسة :

١. ضعف درجة الإفصاح لدى البنك عن أهمية الأدوات المالية؛ وبالتالي فإن إدراك إدارة البنك لمتطلبات المعيار السابع من المعايير الدولية للتقارير المالية(FRIS 7) فيما يختص بالهدف الأول لهذا المعيار وهو الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية ضعيفة.

٢. وجود ثلاثة عوامل رئيسية تعتبر هي مصدر ضعف درجة الإفصاح لدى البنك عن أهمية الأدوات المالية ؛ حيث إنه لا يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية لبنك الرياض وهي:

- أهمية الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية.
- الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية للأدوات المالية.

٣. وجود عاملان رئيسيان ذو محدودية في الإفصاح عنهما وهما:

- أهمية الإفصاح عن الموقف المالي لفئات الأدوات المالية.
- أهمية الإفصاح عن بيان الدخل الشامل.

ويرجع السبب في وجود درجة من الإفصاح عن هذين العاملين ليس لتطبيق المعيار السابع من المعايير الدولية للتقارير المالية، ولكن لوجود هذه العوامل ضمن متطلبات معايير أخرى تلتزم بتطبيقها البنوك في المملكة بصفة عامة وبنك الرياض بصفة خاصة.

٤. وجود اختلاف إلى حد ما في تأثير العوامل الداخلية المكونة للإفصاح عن أهمية الأدوات المالية، وبتحليل العوامل التي ذلك اتضح أن:

- هناك عوامل لم يتم الإفصاح عنها تماما؛ وهي الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية وعنصر الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وأخيرا أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية للأدوات المالية والتي كانت في معظمها لا يتم الإفصاح عنها.

- عامل أهمية الإفصاح عن الموقف المالي لفئات الأدوات المالية يتم الإفصاح عنه ، أما عامل أهمية الإفصاح عن بيان الدخل الشامل فيتم الإفصاح عنه إلى حد ما.

٥. الإفصاح المحدود عن مخاطر في القوائم المالية المنشورة لبنك الرياض، كما أن هناك تحسنًا تدريجيًا بنسبة ضئيلة في هذا الإفصاح من سنة إلى أخرى بداية من عام ٢٠٠٧م، وبتحليل العوامل التي أدت إلى هذه النتيجة نجد أن:

- الإفصاح عن مخاطر السوق يتم بدرجة كبيرة وخاصة ما يتعلق بالإفصاح وكيفية نشوء مخاطر السوق وكيفية التعرض لمخاطر السوق، إلا أنه لا يتم الإفصاح عن تركيز مخاطر السوق.

- يتم الإفصاح عن مخاطر الائتمان إلى حد ما؛ حيث يتم الإفصاح إلى حد ما عن كيفية التعرض وكيفية نشوء مخاطر الائتمان، وكذلك الإفصاح عن سياسات إدارة مخاطر الائتمان، في حين أنه لا يتم الإفصاح عن أساليب قياس مخاطر الائتمان ولا يتم الإفصاح عن بيانات كمية عن مخاطر الائتمان.

- يتم الإفصاح عن مخاطر السيولة إلى حد ما؛ حيث يتم الإفصاح عن كيفية التعرض لمخاطر السيولة والإفصاح عن بيانات كمية عن مخاطر السيولة، في حين أنه لا يتم الإفصاح عن أساليب قياس مخاطر السيولة ولا يتم الإفصاح عن تركيز مخاطر السيولة.

٦. وجود اختلاف إلى حد ما في تأثير العوامل الداخلية المكونة للإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية، كما يوجد اختلاف كبير في درجة الإفصاح عن العوامل الداخلية المكونة للعوامل الثلاثة الرئيسية وهي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، وبتحليل العوامل التي أدت إلى هذه النتيجة نجد أن:

- الإفصاح عن مخاطر السوق الناجمة عن الأدوات المالية يتم بدرجة جيدة، في حين يتم الإفصاح إلى حد ما عن مخاطر الائتمان الناجمة

عن الأدوات المالية ومخاطر السيولة الناجمة عن الأدوات المالية.

- تباين التأثير للعوامل الداخلية المكونة للعوامل الثلاثة الرئيسية؛ وهي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ويظهر ذلك في:

أ. الإفصاح عن مخاطر الائتمان الناجمة عن الأدوات المالية يتم الإفصاح عن معظم العناصر المكونة لهذا العامل الرئيسي عدا عنصرين لا يتم الإفصاح عنهما وهما أساليب قياس مخاطر الائتمان وبيانات كمية عن مخاطر الائتمان.

ب. الإفصاح عن مخاطر السوق الناجمة عن الأدوات المالية يتم الإفصاح عن كل العناصر المكونة لهذا العامل الرئيسي عدا عنصر واحد فقط وهو تركيز مخاطر السوق.

ج. الإفصاح عن مخاطر السيولة الناجمة عن الأدوات المالية يتم الإفصاح عن معظم العناصر المكونة لهذا العامل الرئيسي عدا عنصرين لا يتم الإفصاح عنهما وهما أساليب قياس مخاطر السيولة وتركيز مخاطر السيولة.

ومما سبق فإن هناك ثلاثة عناصر لا يتم الإفصاح عنها في أنواع المخاطر الرئيسية الثلاثة وهى أساليب قياس المخاطر وبيانات كمية عن المخاطر وتركيز المخاطر.

٧. وجود اختلاف في درجة الإفصاح طبقا لمتطلبات المعيار السابع من المعايير الدولية للتقارير المالية ، هذا الاختلاف ناتج من عدم وجود إلزام في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في قطاع البنوك في المملكة العربية السعودية.

٨. ضعف الإدراك لدى الإدارة المصرفية لتعزيز الإفصاح والشفافية طبقا لمتطلبات المعيار السابع من المعايير الدولية للتقارير المالية.

٩. تباين الإفصاح في البنود المختلفة المكونة لمتطلبات المعيار السابع من المعايير الدولية للتقارير المالية وذلك لوجود أكثر من معايير واجبة التطبيق في قطاع البنوك بالمملكة العربية السعودية.

٤-٣ توصيات الدراسة :

طبقا لما أسفرت عنه الدراسة من نتائج يقترح الباحث ضرورة :

١. إدراك الإدارة العليا لبنك الرياض لأهمية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية تمهيدا لتعميم ذلك على قطاع البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية.

٢. تنمية وعي الإدارة المصرفية ببنك الرياض بشأن تعزيز الإفصاح والشفافية طبقا لمتطلبات المعيار السابع من المعايير الدولية للتقارير المالية.

٣. توحيد المعايير والأسس المستخدمة في إعداد التقارير المالية في قطاع البنوك بالمملكة العربية السعودية حتى يمكن الحد من التباين في الإفصاح عن البنود المختلفة المكونة لمتطلبات المعيار السابع من المعايير الدولية للتقارير المالية.

٤. قيام الإدارات المصرفية ببنك الرياض بإدراج العوامل الداعمة لتعزيز الإفصاح والشفافية ضمن خططها الاستراتيجية المستقبلية.

مراجع الدراسة

المراجع العربية :

الغبـانّ، ثائـر صبري محمـود كاظـم (٢٠١٠م) "تكييـف الافصـاح المحاسبي للمصـارف التجاريـة علـى وفق متطلبـات المعايـير الدوليـة ذات الصلة بـالأدوات الماليـة وعرضها- دراسـة تطبيقيـة" ، المجلة العراقيـة للعلوم الادارية ، العدد (٣) ، ٢٠١٠/٣/١٥.

الكبيسـي، عبدالستـار عبدالجبار وزلموط، علا صالـح عبدالرحيم، (٢٠٠٩م)، "مدى ملاءمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمتطلبات معيار المحاسبـة الدوليـة (٣٩) من وجهـة نظر المحاسب ومدقـق الحسابات" ، مجلـة كلية التجـارة للبحوث العلميـة – جامعة الإسكندريـة ، العدد رقم (٢) ، المجلد رقم (٤٦) ، ص. ١-٥٦ .

المبـارك، نبيـل & العبيـد، سعـود بـن سليمـان (أكتوبـر ٢٠٠٣م) "الإفصاح والشفافيـة والإدارة الفاعلـة في القطـاع المصـرفي السعـودي" ، النـدوة العاشـرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة: الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورهما في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية ،المملكة العربية السعودية ، بريده - القصيم.

حميدات، جمعة (سبتمبر ٢٠٠٦م) "أهمية متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧) الأدوات المالية: الإفصاحات في تعزيـز جودة التقارير المالية" ، المؤتمـر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، الأردن ، عمان .

خشارمه، حسين علي (٢٠٠٣م) "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن : معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) - دراسة ميدانية" ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد ١٧ (١) ، ص. ٨٧ - ١١٦.

رفاعة ، تامر مزيد (٢٠١٠م) "أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٦ ، العدد الأول ، ص. ٦١٧ – ٦٥٣.

زيود، لطيف & الرضا، عقبة & لايقة، رولا (٢٠٠٦م) "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) – حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري" ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٨) ، العدد (٢).

عبد الصمد، وفاء محمد (٢٠٠٩م) "القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II بين النظرية والتطبيق" ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، مجلد ٣٢ ، ص. ١٨٩ - ٢٤٦ .

عطيوي، سميرة (ديسمبر ٢٠١٠م) "دور الحوكمة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في البنوك" ، الملتقى العلمي الدولي للحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع و تداعيات وآفاق ، الجزائر ، جامعة أم البواقي.

المراجع الأجنبية :

Aksu, M. H. (2006) "Improvement in transparency and disclosure in the ISE: Did IFRS adoption and corporate governance principles make a difference", Working Paper/ Technical Report, Sabanci University, Istanbul, Turkey, (Available online), Retrieved 20 /10/ 2011, from: https://research.sabanciuniv.edu/8203011800000668/1/.pdf.

Aksu, M. H. & Kosedag, A. (2005) "The Relationship between Transparency & Disclosure and Firm Performance in the ISE: Does IFRS Adoption Make a Difference?" Working Paper/ Technical Report, Sabanci University, Istanbul, Turkey, (Available online), Retrieved 15 /9/ 2011, from: http://www.efmaefm.org /efma2006/papers/818447_full.pdf.

Bischof, J. (2009) "The effects of IFRS 7 Adoption on Bank Disclosure in Europe" Accounting in Europe, Vol. 6, No. 2, pp. 167- 194.

Bushman, R. M. & Smith, A. J., (2003) "Transparency, Financial Accounting Information, and Corporate Governance", Economic Policy Review, Vol. 9, No. 1, pp. 65 - 87.

Cabedo, D.J. & Tirado,J. M. (2004) "The disclosure of risk in financial statements", Accounting Forum, 28, pp. 181- 200.

Cheung, Y. & Jiang, P. & Weiqiang T. (2010) "A transparency Disclosure Index measuring disclosures: Chinese listed companies", Journal of Accounting Public Policy, 29, pp. 259 – 280.

KPMG (2009), "Focus on transparency: Trends in the presentation of financial statements and disclosure of information by European banks" (Available online), Retrieved 152011/9/, from: http://www.efmaefm.org /efma2006/papers/818447_full.pdf.

Landsman, W. R., (November 2005), "Fair Value Accounting for Financial Instruments: Some Implications for Bank Regulation",

Bank of International Settlement, Switzerland, Basel. (Available online), Retrieved 12011/8/, from: http://www.bis.org/publ/work209.htm

Lopes, P. T. & Rodrigues, L. L., (2007) "Accounting For Financial Instruments: An Analysis Of The Determinants Of Disclosure In The Portuguese Stock Exchange", International Journal of Accounting, Volume 42, Issue 1, pp. 25- 56.

Patel, S. A., Balic, A. & Bwakira, L., (2002) "Measuring transparency and disclosure at firm-level in emerging markets", Emerging Markets Review, vol. 3, issue 4, pp. 325- 337.

مصادر أخرى:

مؤسسة النقد السعودي (ديسمبر ٢٠٠٨م) "دليل الالتزام بالأنظمة للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية" ، الرياض ، مؤسسة النقد السعودي بدون رقم نشر.

الإدارة العامة لمراقبة البنوك "معايير المحاسبة للبنوك التجارية" مؤسسة النقد السعودي، بدون تاريخ ، بدون رقم نشر.

نظام مراقبة البنوك ، صدر بموجب المرسوم الملكي رقم م/ ٥ وتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٣٨٦هـ

نظام المعلومات الائتمانية ، صدر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/٣٧ في ١٤٢٩/٧/٥هـ ، قرار مجلس الوزراء ذي الرقم ١٨٨ في ١٤٢٩/٧/٤هـ.

اللائحة التنفيذية لنظام المعلومات الائتمانية ، صدرت هذه اللائحة بموجب قرار محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي ، بدون رقم ، بدون تاريخ.

ملحق (١)

قائمة النقاط (Check list)

قائمة نقاط (Checklist)

لتقييم مدى الإفصاح عن الأدوات المالية ببنك الرياض طبقا لـ (IFRS 7)

(الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية)

المتغير	رمز المتغير	يتم الافصاح عنها	يتم الإفصاح عنها إلى حد ما	لا يتم الإفصاح عنها
الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية	X			
أهمية الإفصاح عن الموقف المالي لفئات الأدوات المالية	X1			
الأصول المالية بالقيمة العادلة	X11			
محفظة الاستثمارات	X12			
محفظة القروض	X13			
الأصول المالية المتوفرة للبيع	X14			
الأصول والالتزامات المالية بالتكلفة المطفأة	X15			
الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	X16			
أهمية الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية	X2			
الإفصاح عن مبلغ إعادة التصنيف من التكلفة أو التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة	X21			
الإفصاح عن السبب في إعادة التصنيف من التكلفة أو التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة	X22			
الإفصاح عن مبلغ إعادة التصنيف من القيمة العادلة إلى التكلفة أو التكلفة المطفأة	X23			
الإفصاح عن السبب في إعادة التصنيف من القيمة العادلة إلى التكلفة أو التكلفة المطفأة	X24			

المتغير	رمز المتغير	يتم الافصاح عنها	يتم الإفصاح عنها إلى حد ما	لا يتم الإفصاح عنها
الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	X 3			
الإفصاح عن أقصى تعرض لمخاطرة الائتمان للقرض أو الذمة المدينة	X31			
الإفصاح عن مقدار التغير في القيمة العادلة للقرض أو الذمة المدينة وبشكل تراكمي خلال الفترة	X32			
الإفصاح عن مقدار التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي وبشكل تراكمي خلال الفترة	X33			
الإفصاح عن الأساليب المستخدمة للامتثال للفقرتين السابقتين	X34			
أهمية الإفصاح عن بيان الدخل الشامل	X4			
المكاسب والخسائر الناجمة عن الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة	X41			
المكاسب والخسائر الناجمة عن الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة	X42			
المكاسب والخسائر الناجمة عن الأصول المالية المتوفرة للبيع	X43			
الخسائر الناتجة من انخفاض القيمة لكل فئة أصل مالي	X44			

المتغير	رمز المتغير	يتم الافصاح عنها	يتم الإفصاح عنها إلى حد ما	لا يتم الإفصاح عنها
أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية للأدوات المالية	X5			
السياسات المتعلقة بالأصول بالقيمة العادلة	X51			
السياسات المتعلقة بالدخل الشامل	X52			
السياسات المتعلقة بحركة الأسهم المتداولة	X53			
وصف طريقة تحديد القيمة العادلة وفقا لبيانات السوق	X54			
وصف طريقة تحديد القيمة العادلة وفقا لبيانات أخرى	X55			
الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية	Z			
الإفصاح عن مخاطر الائتمان الناجمة عن الأدوات المالية	Z1			
الإفصاح عن كيفية التعرض لمخاطر الائتمان	Z11			
الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر الائتمان	Z12			
الإفصاح عن سياسات إدارة مخاطر الائتمان	Z13			
الإفصاح عن أساليب قياس مخاطر الائتمان	Z14			
الإفصاح عن بيانات كمية عن مخاطر الائتمان	Z15			
الإفصاح عن تركيز مخاطر الائتمان	Z16			
الإفصاح عن مخاطر السوق الناجمة عن الأدوات المالية	Z2			
الإفصاح عن كيفية التعرض لمخاطر السوق	Z21			

المتغير	رمز المتغير	يتم الافصاح عنها	يتم الإفصاح عنها إلى حد ما	لا يتم الإفصاح عنها
الإفصاح عن كيفية نشوء لمخاطر السوق	Z22			
الإفصاح عن سياسات إدارة مخاطر السوق	Z23			
الإفصاح عن أساليب قياس مخاطر السوق	Z24			
الإف-صاح عن بيانات كمية عن مخاطر السوق	Z25			
الإفصاح عن تركيز مخاطر السوق	Z26			
الإفصاح عن مخاطر السيولة الناجمة عن الأدوات المالية	Z3			
الإفصاح عن كيفية التعرض لمخاطر السيولة	Z31			
الإفصاح عن كيفية نشوء لمخاطر السيولة	Z32			
الإفصاح عن سياسات إدارة مخاطر السيولة	Z33			
الإفصاح عن أساليب قياس مخاطر السيولة	Z34			
الإفصاح عن بيانات كمية عن مخاطر السيولة	Z35			
الإفصاح عن تركيز مخاطر السيولة	Z36			

Activities Manipulation, Market Performance, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 42, pp. 335 -370.

Rutledge, R.W. (1995). Does Management Engage in the Manipulation of Earnings? The Case of *SFAS* 52. *Journal of International Accounting Auditing & Taxation*, Vol.4.No.1, pp. 69- 86.

Smith, A. (1993). Earnings and Management Incentives. *Journal of Accounting and Economics.* Vol. 16: pp. 337 -347.

Xiong, Y. (2006). Earnings Management and Its Measurement: A Theoretical Perspective. *The Journal of American Academy of Business*. Cambridge. Vol. . No.1, pp. 214- 219.

Journal of Accounting and Economics, Vol. 46, pp. 62 -77.

Markarian, G. Pozza. L. and Prencipe, A. (2008). Capitalization of R&D Costs and Earnings Management Evidence from Italian Listed Companies, *The International Journal of Accounting*, Vol. 43, pp. 246- 267.

Nelson, M.W. Elliott, J.A. and Tarpley, R.L. (2003). Evidence from Auditors about Managers' and Auditors' Earnings-Management Decisions. *The Accounting Review*, Vol. 77. No. 4, pp: 175 -202.

Nigrini, M.J., (2005). An Assessment of the Change in the Incidence of Earnings Management Around the Enron-Anderson Episode. *Review of Accounting and Finance*, Vol.4.No.1, PP: 92- 110.

Noronha, C., Zeng. Y. and Vinten, G. (2008). Earnings Management in China: an Exploratory Study. *Managerial Auditing Journal*, Vol. 23, No.4, pp. 367 -385.

Nunnally J. C. and Bernstein, I H. (1994), Psychometric Theory, 3rd Ed., London: McGraw-Hill.

Ortega, W.R. and Grant, G.H. (2003). Maynard Manufacturing: an Analysis of GAAP-Based and Operational Earnings Management. *Strategic Finance*, Vol. 85. No. 1, pp. 50 -60.

Poitrast, G., Wilkans, T. and Kwan, Y. (2002). The Timing of Assets Sales: Evidence of Earnings Management. *Journal of Busniess Finance &Accounting*. 29 (7), pp. 903 -933.

Roychowdhury, S. (2006). Earnings Management through Real

Guide for Undergraduate and Postgraduate students. New York: Palgrave

Jaggi, B. and Tsui, J. (2007). Insider Trading, Earnings Management and Corporate Governance: Empirical Evidence Based on Hong Kong Firms. *Journal of International Financial Management and Accounting*. Vol.18. No.3, pp. 92 -222.

Jensen. M. and Meckling, W. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial Economics*, Vol. 3, No. 4, pp. 305 -360.

Jiraporn, P., Miller, G.A., Yoon, S. and Kim, Y. (2008). Is Earnings Management Opportunistic or Beneficial? An Agency Theory Perspective. *International Review of Financial Analysis,* Vol. 1,, pp, 622 -634.

Kamel, M. H. (2006). Earnings Quality Evaluation with Special Reference to the Earnings Management of Egyptian IPOs. Unpublished PhD Thesis, *Cardiff University*. Cardiff Business School.

Kamel, M., and Elbanna. H. (2010). Assessing the Perceptions of the Quality of Reported Earnings Management, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 25, No.1, pp, 32 -52.

Lo, K. (2007). Earnings Management and Earnings Quality. *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 8: pp. 117-.

Louis, G.G.L. and Sun, A. (2008). Earnings Management, Lawsuit and Stock-for-Stock Acquirers, Market Performance,

Vol.26. Sage Publications (CA).

Geiger, M. and Smith, J.V. (2010). The Effect of Institutional and Cultural Factors on the Perceptions of Earnings Management. *Journal of International of Accounting Research.* Vol. 9, No. 2, pp. 21–43

Goncharov, I. (2005). *Earnings Management and its Determinants: Closing Gaps in Empirical Accounting Research*. Frankfurt: Peter Lang Publishing Inc.

Graham, J.R., Harvey, C.R. and Rajgopal, S. (2005). The Economic Implications of Corporate Financial Reporting. *Journal of Accounting and Economics*. Vol. 40, pp. 3- 73.

Gunny, K. (2010). The Relation Between Earnings Management Using Real Activities Manipulation and Future Performance: Evidence from Meeting Earnings Benchmarks. *Contemporary Accounting Research*. Vol. 27 No. 3, pp. 855 -888.

Habbash, M. (2012). Corporate Governance Mechanisms and Earnings Management: Evidence from Saudi Arabia, *Accounting Research Journal.* Vol.11, No.1, pp. 49 -83.

Hang, J.C. and Wang, S.W. (1998). Political Cost and Earnings Management of Oil Companies during 1990-Persian Gulf Crisis. *Accounting Review.* Vol.73, No.1, pp. 103- 117.

Healy, P. and Wahlen, J. M. (1999). A Review of the Earnings Management Literature and its Implication for Standard Setting, *Accounting Horizons*, Vol. 13, pp. 143 -147.

Hussy, J. and Hussy, R. (1997). Business Research: A Practical

Balian, E.S. (1982). *How to Design, Analyse, and Write Doctoral Research: The Practical Guide Book*. Washington D.C: University Press of America Inc.

Berg, B. (2007). *Qualitative Research Methods for the Social Science*. Pearson Education, Inc.

Bergstresser, D. and Philippon, T. (2006). CEO Incentive and Earnings Management, *Journal of Financial Economics,* Vol. 80, pp. 511 -529.

Black, T. (1999). *Doing Quantitative Research in the Social Sciences*, London: Sage Publications Ltd.

Breton, G. and Taffler, R.G. (1995). Creative Accounting and Investment Analyst Response. *Accounting & Business Research*, Vol. 25, No. 98, pp. 81-92.

Burgstahler, and Dichcv. (1997). Earnings Management to Avoid Earnings Decreases and Losses. *Journal of of Accounting and Economics*, Vol. 24, No. 1, pp: 99- 126.

Chen, G., Firth, M., Gao, D.M. and Rui, O.M (2006) Ownership Structure, Corporate Governance, and Fraud: Evidence from China. *Journal of Corporate Finance. Vol. 12, pp. 424– 448.*

Dechow, P.M. and Skinner, D.J. (2000). Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academic, Practitioners, and Regulators. *Accounting Horizons,* Vol.14. No.2, pp. 235- 255.

DeVellis, R.F. (2003). Scale Development: Theory and Applications. *Applied Social Research Methods Series*.

References:

Al-Abbas, M. (2009). Corporate Governance and Earnings Management: An Empirical Study of the Saudi Market. *The Journal of American Academy of Business*, Cambridge, Vol. 15, No. 1. pp: 21-46.

Al-khabash, A.A. and Al-Thuneibat, A.A (2009). Earnings Management Practices from the Perspective of External and Internal Auditors. *Managerial Auditing Journal*, Vol. 24 No. 1, pp. 58- 80 .

Aljifri, K. (2007). Measurement and Motivations of Earnings Management: A Critical Perspective. *Journal of Accounting - Business & Management*, Vol. 14, pp. 75- 95.

Al-Moghaiwli, M. (2010). The Management of Reported Earnings to Avoid Political Costs: A Study of Saudi Arabian Firms. *International Journal of Management*, Vol.27. No.2, pp. 254 - 271.

Amat, O., Perramon, J. and Oliveras, E. (2003). Earnings Management in Spain: Some Evidence from Companies Quoted in the Spanish Stock Market. Working paper available at: WWW.SSRN.COM.

Asehaly, M. (2006). Earnings Management in Saudi Firms. *Journal of Public Management*, Vol. 46, No. 3: pp. 513 -545.

Baralexis, S. (2004). "Creative Accounting in Small Advancing Countries: the Greek case", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 19, No. 3, pp. 440- 61.

for regulators such as CMA that are concerned with overseeing Saudi listed firms and the findings may contribute to reducing EM practices by uncovering the techniques that are used by Saudi managers and so these monitoring parties are called upon to find solutions to mitigate these techniques.

Further research could expand on this study in several ways; one possible avenue would be to investigate EM in banks and financial institutions in order to obtain a better understanding of the manipulation techniques and the effectiveness of monitoring mechanisms, especially by those parties following IFRSs. Providing there are less compulsory monitoring mechanisms, it might also be worthwhile investigating EM in non-listed companies in Saudi Arabia in order to obtain a comprehensive understanding of EM practice in the Saudi business environment. Moreover, investigating the direct effect of each EM motivation on the EM techniques could reveal useful information.

depreciation accounts, manipulation of the amount of revenue; manipulation of the amount of cash flow; manipulation of the amount of reserves. These differences are outlined in Table 9.

Investigation with the interviewed participants indicates additional evidence and information with regard to EM techniques in Saudi Arabia. For instance, one interviewee from among the academics expressed his concerns about Saudi accounting standards. Another interviewee suggested that the motivation for EM determines the technique.

These findings confirm the agency theory predictions that a separation between ownership and management encourages managers (agents) to act in an opportunistic manner in order to increase their personal wealth at the expense of the owner (principal) of an organisation (Jensen and Meckling, 1976).

This study is subject to one notable limitation. Due to the sensitivity and complex nature of EM, this research was based on a relatively small number of participants and respondents and also does not involve financial and insurance companies, thus, caution should be applied as the results may not be gen eralised.

The findings of this study could be useful to regulators, external auditors and investors in their attempts to constrain the incidence of EM and enhance the quality of monitoring mechanisms. Accordingly, these findings have implications

6. Conclusions

This study investigated the techniques of EM in Saudi listed companies. A questionnaire survey was used to explore the techniques of EM in Saudi public firms by obtaining the different perceptions of respondents; moreover, semi-structured interviews were used to provide better understanding of the research questions.

Generally, the results show that the findings of the questionnaire survey confirm the study's hypothesis that there is a significant difference among respondents regarding EM techniques in Saudi Arabia. The findings indicate that the majority (80%) of all four groups of respondents agreed or strongly agreed with seven techniques which they believed were used frequently. These techniques were reflected in an overall mean for each technique as follows: manipulation of the provision of inventory; manipulation of the amount of receivable accounts; manipulation of the amount of depreciation accounts; manipulation of amount of expenses; manipulation of sales of assets; manipulation of internal transactions; and capitalising rather than expensing expenditure.

In addition, the findings show a significant difference between the groups with regard to manipulation of the provision of inventory, manipulation of the amount of

Table (7) Descriptive statistics of overall means for each group and multiple comparison test

Questions	Mean				Mann-Whitney Test – Post Hoc test							
	Board of directors	Sub-Committee	Auditor	Academic	Board of director (Sig) with	Sub-Committee (Sig) with	Auditor (Sig) with	Academic (Sig) with				
1- Manipulation of the provision of inventory	3.82	4.29	4.39	4.00	Auditor Sub-Committee	Board of director	Board of director	Board of directo				
2- Manipulation of the amount of receivable	3.96	4.22	4.17	3.94	No significant differences among groups							
3- Manipulation of the amount of depreciation	4.33	3.82	3.87	4.36	Auditor Sub-Committee	Board of directo Academic	Board of director Academic	Auditor Sub-Committee				
4- Manipulation of the amount of various expenses	4.06	4.24	4.06	4.10	No significant differences among groups							
5- Manipulation of the amount of revenue	3.41	4.11	4.12	3.46	Auditor Sub-Committee	Board of directo Academic	Board of director Academic	Auditor Sub-Committe				
6- Manipulation of the amount of cash flow	4.01	3.33	3.62	4.06	Auditor Sub-Committee	Board of directo Academic	Board of director Academic	Auditor Sub-Committee				
7- Manipulation of the amount of reserves	4.13	3.79	3.61	3.86	No significant differences among groups							
8- Manipulation of sales of assets	4.23	4.04	4.10	4.16	No significant differences among groups							
9- Manipulation of internal transactions	4.20	3.97	4.07	4.11	No significant differences among groups							
10- Capitalising rather than expensing expenditure	4.00	4.50	4.20	4.07	No significant differences among groups							

***p < 0.05 **P < 0.01 *** P < 0.001**

Note: Using Post-Hoc is an additional or secondary test to verify the results

Table (6) Non- Parametric Test (Kruskal-Wallis) versus one-way Parametric Test ANOVA

Questions	Kruskal-Wallis Non-Parametric Test P. value Sig	ANOVA one way Parametric Test P.value Sig
	Less than 0,05	Less than 0,05
1- Manipulation of the provision of inventory	**	**
2- Manipulation of the amount of receivable accounts		
3- Manipulation of the amount of depreciation accounts	***	***
4- Manipulation of the amount of various expenses		
5- Manipulation of the amount of revenue	***	***
6- Manipulation of the amount of cash flow	***	***
7- Manipulation of the amount of reserves		
8- Manipulation of sales of assets		
9- Manipulation of internal transactions		
10- Capitalising rather than expensing expenditure		

*p < 0,05 **P < 0,01 ***P < 0,001

Note: One-way ANOVA is an additional or secondary test to verify the results

Table (5) Respondents' perceptions of techniques frequently used to manipulate earnings in Saudi Arabia

Questions	Level of agreement (percentage) 1	2	3	4	5	Total Mean score	Rank	Standard Deviation	Corrected Item-Total Correlation	Cornbach's Alpha (Consistency)
1- Manipulation of the provision of inventory	0	14.5	6.5	55.6	29.6	**4.07**	**4**	.828	.390	
2- Manipulation of the amount of receivable	0	14.5	6.5	39.7	39.3	**4.04**	**5**	1.02	.303	
3- Manipulation of the amount of depreciation	0	12.1	8.1	42.7	72.1	**4.09**	**3**	.914	.424	
4- Manipulation of the amount of various expenses	0	12.1	8.1	42.7	37.1	**4.07**	**4**	.969	.420	
5- Manipulation of the amount of loan interest	This item, after conducting pilot study, is removed to meet the research criteria									**0.774**
6- Manipulation of the amount of revenue	8	21.0	5.6	46.0	26,6	**3.76**	**7**	1.09	.528	
7- Manipulation of the amount of cash flow	2.4	25	22.6	37.9	12.1	**3.75**	**8**	1.05	.423	
8- Manipulation of the amount of reserves	0	12.9	10.5	59.7	16.9	**3.80**	**6**	.871	.390	
9- Manipulation of sales of assets	0	3.2	12.9	54	29.8	**4.10**	**2**	.741	.557	
10- Manipulation of internal transactions	8	13.7	7.3	39.5	38.7	**4.01**	**10**	1.04	.557	
11- Capitalising rather than expensing expenditure	0	9.7	1.6	54.8	33.9	**4.12**	**1**	.855	.511	
1-strongly disagree 2- disagree 3-neutral 4- agree 5- strongly agree Likert Scale										

Figure (1) Overall results of respondents' perceptions of earnings management techniques in Saudi Arabia

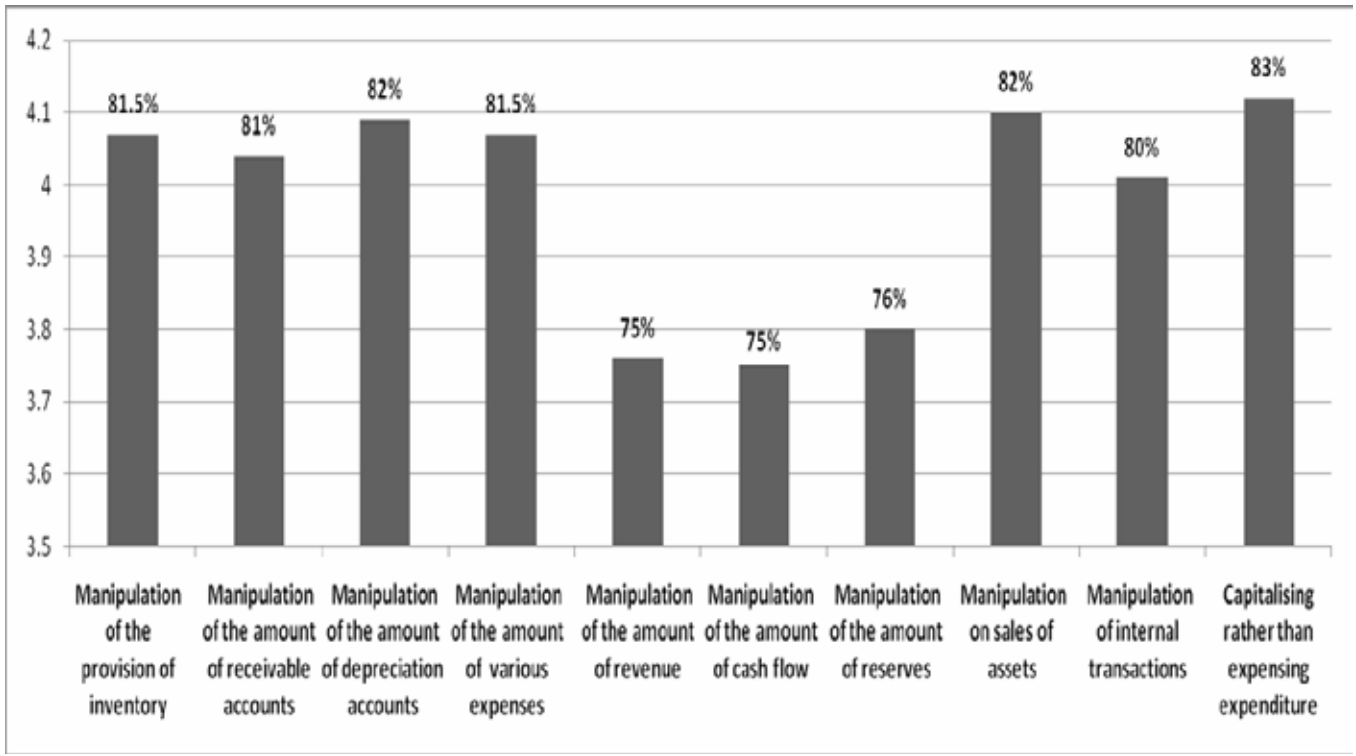

Elbanna, (2010); Markarian *et al*. (2008); Nigrini *et al*. (2005).

Moreover, the interviews indicate interesting points that might affect EM techniques in Saudi Arabia such as company size, nature of industry and ownership structure. This is similar to the findings of Noronha *et al*. (2008) which indicate that EM motivations and techniques are affected by the size and form of ownership of firms. Moreover, the flexibility of Saudi accounting standards might be a way of enabling Saudi managers to manipulate earnings.

expenditure are the most common techniques used frequently in Saudi companies"

In the same vein, the various accounting methods or the companies' structure relating to size and ownership might provide a tremendous opportunity for EM. For example, Noronha *et al.* (2008) found that size and ownership structure are effective factors in EM. In this regards, interestingly, one of the audit committee members raised the following important issue which is also similarly raised by another academic interviewee:

"In my opinion, earnings management techniques are subject to several factors such as the size of company, nature of industry, and ownership structure. These factors might affect, directly or indirectly, a type of earnings management technique. Additionally, incentives for manipulating earnings determine the techniques used. For example, if the company tends to manipulate the amount of Zakat, I think the manipulation would be on working capital since the Zakat is calculated based on working capital"

In conclusion, the findings indicate that only seven statements relating to EM received support from respondents as techniques of EM in Saudi companies. Additionally, the interviews support the questionnaire's findings which are generally consistent with prior studies such as (Kamel and

for manipulating. However, the auditors and sub-committee members were of the opinion that this method was not used frequently for manipulating.

Investigation with the interview participants indicates additional evidence and information with regard to EM techniques in Saudi Arabia. For instance, one interviewee from among the academics expressed his concerns about Saudi accounting standards. He commented:

> *"From my experience, Saudi managers might exploit the flexibility of Saudi accounting standards to manipulate earnings for their benefit. For example, the methods of evaluation of inventory and allowances or the ways of capitalizing expenses gives managers the opportunity to manipulate earnings. Therefore, international accounting standards should be applied similar to financial companies that are committed to these standards"*

Consistent with the prior research on Enron's reports by Nigrini (2005) regarding the manipulation of revenue, as well as Kamel and Elbanna (2010) regarding the techniques of capitalizing rather than expensing expenditure, a member of the audit committee and an auditor emphasised that:

> *"In Saudi Arabia, managers frequently use many techniques for manipulating earnings. From our experience, manipulation of revenue figures, general expenses, and capitalizing rather than expensing*

that more than 85% viewed that this technique is not used frequently. In this case, Dechow and Skinner (2000) suggest that accounting academics are different from practitioners in terms of their perceptions concerning EM.

Additionally, as can be seen from Figure 1 and Table 4, the remaining techniques (i.e., manipulation of the amount of revenue; manipulation of the amount of cash flow; manipulation of the amount of reserves) received a moderate level of agreement from all four groups as frequently-used techniques. It is also important to note that the Mann-Whitney test shows a significant difference between the four groups of respondents regarding the manipulation of amount of revenue and manipulation of cash flow. As we can see from Table 7 there was a moderate level of agreement between the members of boards of directors (3.4) and the academics (3.46) regarding manipulation of revenue. However, the majority of the sub-committee members (4.11) and the auditors (4.12) perceived manipulation of revenue figures to be used frequently. This is because of the specialized role performed by sub-committee members and auditors regarding financial activities that might enable them to obtain more experience and knowledge of the techniques of EM than those in the other groups. Finally, with regard to manipulation of cash flow, the majority of the members of boards of directors and academics agreed or strongly agreed that cash flow is a method used frequently

techniques. It can be seen from Figure 1 and Table 6 that the majority (80%) of all four groups of respondents agreed or strongly agreed with seven techniques which they believed were used frequently. These techniques were reflected in an overall mean for each technique as follows: manipulation of the provision of inventory (4.07); manipulation of the amount of receivable accounts (4.04); manipulation of the amount of depreciation accounts (4.09); manipulation of amount of expenses (4.07); manipulation of sales of assets (4.10); manipulation of internal transactions (4.10); and capitalising rather than expensing expenditure (4.01). These findings are consistent with prior literature such as Kamel and Elbanna (2010); Markarian *et al.* (2008); Nigrini *et al.* (2005).

It is worthwhile noting that Table 6 shows a significant difference between the groups who cited 'manipulation of the provision of inventory', and 'manipulation of the amount of depreciation accounts'. For instance, more than 80% of the sub-committee members, auditors, and academics recognized that manipulation of inventory figures occurred frequently; however, there was a lower level of agreement by the members of boards of directors (76%). It can be noted that the members of sub-committees, auditors, and academics are more sophisticated than the members of boards of directors in accounting methods, and this might be used to manipulate inventory figures. The result of the Mann-Whitney test, with regard to manipulation of amount of depreciation, indicates

team and a member of the Zakat and Tax department were also interviewed. The table also provides information in terms of the positions of interviewees who work in different organizations.

5.2 How do Saudi Managers Manipulate Earnings? (Techniques)

The techniques used by managers to manipulate earnings are considerably ambiguous and can largely vary based on different countries' characteristics. Thus, respondents' perceptions of the frequency of use of such techniques have been shown in this section to identify the various techniques used to manipulate earnings in Saudi listed companies.

In section 2 (part 2), participants in the questionnaire survey were given a number of potential techniques that might be used to manage earnings. These techniques, taking into consideration the Saudi environment, were mainly derived from previous literature which has been discussed earlier. In addition, a number of participants were interviewed individually to obtain a better understanding of the likelihood of using specific techniques for manipulating in Saudi listed companies.

Overall, Figure 1 and Table 6 indicate how the four groups who responded in the current research expressed their opinions on the level of agreement to each of the ten statements developed for this research, related to EM

In terms of the educational level of the participants, as indicated in Table 4 (panel 2) 39% held a PhD, 38% held a BA, 18.5% held a Master's degree and 4% held other qualifications such as a diploma. As for the members of the boards of directors, almost half of them had an educational level of BA, 39% had a Master's degree, 13% a PhD, and 4% had a diploma. The diplomas consisted of diplomas in Business Administration, Finance, and Business Banking. Moreover, more than half (66%) of the auditors held a BA, 20% held a Masters degree, only 7% held a PhD, and a similar percentage held a diploma in accounting or finance.

With regard to majors, as shown in panel 3, the majority (86%) of the academic staff, 88% of the auditors, and 79% of the sub-committee members had an accounting background, whereas the largest percentage of the members of boards of directors had a Business Administration background.

5.1.2 Descriptive Statistics of Respondents' Information (Semi-Structured Interview)

In order to better interpret and compare the findings, demographic information for interviewees has been provided. In this respect, Table 2 presents the sample of semi-structured interviews conducted during fieldwork. According to the content in Table 5, two members of boards of directors, four sub-committee members, three auditors, and three academic staff interviewed, had gained work experience on average of ten years. A chairman, the manager of an audit

Table (4) Analysis Showing the Duration of Employment of Respondents Participating in Questionnaire Survey

Panel (1)

The length of experience	Boards of Directors		Sub-committees		Auditors		Academic Staff		Total	
	Number	percent	Number	percent	Number	percent	Number	percent	N	%
Less than one year	2	9 %	2	8 %	4	10 %	0	0	8	7%
1 - 5 years	0	0	4	17 %	8	19 %	4	11 %	16	13%
5 - 10 years	9	39 %	4	17 %	11	27 %	5	13 %	29	23%
10- 15 years	7	30 %	4	17 %	11	27 %	13	36 %	35	28%
over 15 years	5	22 %	10	41 %	7	17 %	14	38 %	36	29%
Total	23	100	24	100	41	100	36	100	124	100

Panel (2)

Education Level	Boards of Directors		Sub-committees		Auditors		Academic Staff		Total	
	Number	percent	Number	percent	Number	percent	Number	percent	N	%
BA	11	48%	9	38%	27	66%	0	0	47	38%
Master	9	39%	6	25%	8	20%	0	0	23	18.5%
PhD	3	13%	7	29%	3	7%	36	100	49	39.5%
Others	0	0	2	8%	3	7%	0	0	5	4%
Total	23	100	24	100	41	100	36	100	124	100

Panel (3)

Major	Boards of Directors		Sub-committees		Auditors		Academic Staff		Total	
	Number	percent	Number	percent	Number	percent	Number	percent	N	%
Accounting	9	39%	19	79%	36	88%	31	86%	95	77%
Finance	4	17%	4	17%	2	5%	4	11%	14	11%
Bus-Admin	10	44%	1	4%	1	2%	1	3%	13	10%
Others	0	0	0	0	2	5%	0	0	2	2%
Total	23	100%	24	100%	41	100%	36	100%	124	100

Table (3) the Distribution of Respondents of Questionnaire Survey

Groups	*Issued Ques.*		*Received Ques.*			*The percentage of Response Rate*
	Number	*percent*	*Number and percent*		*Overall Percent*	
Members of boards of directors	70	25 %	23	32%	18.5 %	44.2% (30% -50%) Average
Members of sub-committees	70	25 %	24	34.2%	19.3 %	
Auditors	70	25 %	41	58%	33.1 %	
Academic Staff	70	25 %	36	51.4%	29.1 %	
Total	280	100 %	124		100 %	

According to work experience, the figures in Table 4 (panel 1) show that less than a third of respondents had more than 15 years work experience, which was the highest percentage for length of work experience. In comparison, the sub-committee members and academic staff had more work experience in their positions gaining 41% and 38% respectively. These findings are consistent with expectations of the academic group but not with the sub-committee groups which should rotate more often to guard their independence and effectiveness. However, the shortage of candidates may have caused this extended period of experience. On the other hand, the auditors group had the lowest percentage of working experience.

Table (2) Information from respondents' interviews

N interviews	*Position*	*Type of organisation*	*Experience (Years)*
1	Audit Manager	Ernst & Young	16
1	Auditor	Saudi Accounting	9
1	Auditor	Deloitte	6
1	Auditor	Ernst& Young	7
1	M-Sub-committee	Al-Baha Develpment	14
1	M-Sub-committee	Al-Baha Develpment	12
1	M-Sub-committee	Agricultural company	3
1	M-Sub-committee	Zakat and Tax department	8
15			

5. Results

5.1 Descriptive Statistics of Respondents

5.1.1 Descriptive Statistics of Respondents› Demographic Information (Questionnaire)

In order to examine the differences between the groups a descriptive statistic, as classified by position, is provided using work experience, educational level, and major (see Table 3). This analysis relates to the number of respondents in each group and their percentage.

As illustrated in Table 3, the auditors group represents the highest percentage of questionnaires answered, which constitutes 33.1% of usable responses, whereas the academic staff group, in second place, makes up approximately 29.1% of responses. However, the responses of the groups of members of boards of directors and sub-committee members are much lower - 18.5%, and 19.3% respectively - than those of the other groups.

an appropriate technique in certain cases, such as those that involve complicated and highly-confidential information or when the required information cannot be collected by other techniques (Hussey and Hussey 1997).

Unlike other interview types, the semi-structured interview method is capable of exploring the uncovered problems in prearranged questions or to obtain rich astute information related to the research topic (Berg, 2007).

Initially, eight questions were formulated which were mainly focussed on the techniques of EM. However, the aim of these questions was to uncover the issues that had not been explored by the questionnaire survey in order to provide useful information. Semi-structured interviews were undertaken with fifteen individuals drawn from four groups - boards of directors, sub-committees, external auditors, and accounting academic staff - (See Table 2). .

Table (2) Information from respondents' interviews

N interviews	*Position*	*Type of organisation*	*Experience (Years)*
1	Academic	King Khalid University	2
1	Academic	University of Taif	15
1	Academic	King Abdulaziz University	20
1	Chairperson	Al-Baha Develpment	22
1	M. board of directors	Hloany Company	15
1	M. board of directors	Yanbu Cement Company	13
1	Auditor	KPMG	2

statistical findings (DeVellis, 2003). The Alpha coefficient was over 0.7 for all tests which indicates that all data is reliable according to Nunnally and Bernstein (1994). Also, correlated items were higher than 0.3 suggesting a good indicator.

4.3 Statistical methods of Questionnaire Analysis

Balian (1982) highlights the fact that using parametric testing is subject to numerous assumptions that should be provided as follows: normality, homogeneity and continuous form of the dependent variables. However, Black (1999) suggests that non-parametric testing remains the alternative test where previous assumptions are not applied to data. Given that the analysis of normality for all questions using Kolmogorov-Smirnov and Shapiro-Wilk test reveal that the P-value was less than 5% and the test of homogeneity of variance using the Levene test was also less than 5% (results unreported for brevity reason), non-parametric tests were used in this study to analyse the data. Accordingly, the primary statistical techniques applied in this part of the research are Descriptive Statistics, a non-parametric test (Kruskal-Wallis), a parametric test (Mann-Whitney) - used as a sensitivity test here - and ANOVA one way testing is used to determine the differences between two analyses (parametric and non-parametric tests) and for sensitivity analysis.

4.4 Semi-structured Interviews

EM-related information can be considered to be a sensitive and confidential topic. Interviews are deemed to be

the respondent rate confirming that the findings are reliable, valid, and unbiased.

Table (1) Distribution of Respondents of Questionnaire Survey

Groups	Issued Ques.		Received Ques.		The percentage of response rate
	Number	percent	Number and percent	Overall Percent	
Members of boards of directors	70	25 %	23/ 32%	18.5 %	44.2% (30% -50%) Average
Members of sub-committees	70	25 %	24/ 34.2%	19.3 %	
Auditors	70	25 %	41/ 58%	33.1 %	
Academic Staff	70	25 %	36/ 51.4%	29.1 %	
Total	280	100 %	124	100 %	

4.2 Reliability and correlation analysis

Several methods have been employed to measure reliability comprising the test; re-test, split half, and Cronbach›s Alpha, however, one of the most commonly-employed consistencies is Cronbach's Alpha. Black (1999) suggests that Cronbach's Alpha is the optimum indicator for internal consistency of instruments which do not have right-wrong (binary) marking schemes, and hence may be utilised for both suitable questions and questionnaires adopting scales such as the Likert Scale.

This research applies Cronbach's Alpha as a measurement of consistency because it is argued to be less biased and more appropriate than other methods and gives more accurate

questions present potential techniques for EM as identified in the second section of this paper.

4.1 Sample Selection Criteria

Participants were divided into four groups: members of boards of directors, members of sub-committees, auditors, and academic staff (See Table 1). The primary criteria in the selection of specific groups of respondents were that all the members of these groups should have adequate experience in accounting and financial careers and that they should be aware of EM practices. Moreover, participants have the access and the means to monitor directors, which makes them intrinsically effective and gives them vital responsibility for the integrity of financial reporting and the accountability of management.

The limited number of participants in this study is due to the fact that EM is considered to be a sensitive and complicated topic; hence the participants should be well-educated in this issue.

In total, 280 questionnaires were distributed in two batches via email and by hand. Of the 280 distributed questionnaires 124 were used in the analysis, with a response rate of 44.2%. Comparatively, previous research such as that of Kamel (2006) observed that the Middle East seems to have a low response rate for questionnaires, varying from 30% to 50%. Importantly, the non-respondent rate of 54% does not differ significantly from

and qualitative) in order to answer the research questions. Employing mixed methods will provide reliable findings and help the researcher to interpret the results obtained mainly from logistic regression by providing logical rather than theoretical reasons.

A triangulation approach is adopted in this study, regarding the quantitative approach; the questionnaire survey is mainly used to explore the techniques of EM in Saudi Arabia by obtaining the perceptions of respondents. In terms of the qualitative approach, semi-structured interviews are used to provide a better understanding of the research questions, confirming and elaborating on the questionnaire survey's findings and supporting the hypothesis development.

In order to achieve the objective of this research, the questionnaire was designed to elicit the perceptions of respondents regarding the research topic. The questionnaire consists of two sections, the first is general information and the second is a set of questions related to the techniques of EM. The first section attempts to obtain demographical information from respondents (position, working experience, educational level and major). Demographical information would prove helpful for the researcher to justify various perceptions among groups. The second section attempts to elicit respondents' perceptions of techniques for Saudi companies engaging in EM. Specifically, this section consists of a set of techniques for engaging EM derived from prior studies. Generally, the

firms, he studied various EM motivations using cross sectional analysis and found that EM occurs in Saudi listed companies and EM behaviour differs according to the industry type.

Habbash (2012) studied whether corporate governance attributes constrain EM in Saudi listed firms between 2006 and 2009 and found that corporate governance attributes significantly constrain EM measured by discretionary accruals. Al-Abbas (2009) also investigated the same relationship and found similar results. However, none of the previous studies that were conducted using Saudi firms explored the EM techniques applied by Saudi managers.

From the above discussion, the main research question this study sets out to answer is: What are the common techniques for EM in Saudi Arabia? Since this study follows a deductive methodology, primary hypothesis is formulated to answer the research questions as follows:

H: ***There is a significant difference among respondents according to earnings management techniques in Saudi Arabia.***

4. Research Methodology:

A number of studies such as Geiger and Smith (2010) encourage modern research to use various research methods to examine EM practices in order to overcome the potential bias of a single-method approach. Thus, this study will use multiple empirical research methods (quantitative

EM practices provided by Rutledge (1995) found that after the foreign currency translation, issued in 1981 by FASB, was applied to USA firms, a number of companies manipulated earnings by abusing the resolution.

Bergstresser and Philippon (2006) confirm that cash flow can be manipulated by assuming a higher or lower rate of depreciation which affects reported earnings. In addition, they state that another technique for manipulating earnings is to abuse expenses that are not reasonably expected to generate future cash flow, and label them as investment expenditure.

A study conducted by Nelson *et al*. (2003) whose data is based on a questionnaire survey including 253 external auditors from USA offices indicates that earnings manipulation is managed by numerous techniques such as revenue recognition, business combinations, intangibles, fixed assets, investments, and leases and a frequently-employed technique was reserves.

Based on data collected via questionnaires (464) and interview surveys (16) in Egypt, Kamel and Elbanna (2010) found that the main techniques for manipulating earnings involved making inadequate provision, capitalising rather than expensing expenditure, and evaluating inventory.

In terms of EM studies that have used Saudi firms, Asehaly (2006) investigated EM practices in Saudi publicly listed

and reduction of earnings because of future losses.

(Aljifri, 2007) suggests that FIFO and LIFO are the most commonly-used methods for manipulating inventory when a firm wishes to increase reported earnings; it may use FIFO when prices go up.

Gunny (2010) carried out a study, consisting of all firms with available financial data from COMPUSTAT industrial covering the years from 1988 to 2002. He found that firms manage earnings to meet benchmarks by cutting discretionary investment of R&D, selling, general and administrative expenses (SG&A) to decrease expenses.

Based on a sample of Italian listed companies for the year 2003, with all firms whose data was collected from Datastream, Markarian *et al.* (2008) investigated the relationship between the choice of R&D cost accounting and EM motivations. Their findings indicate that Italian firms use R&D costs as a tool of manipulation. In other words, firms with low performance tend to capitalize R&D cost expenditures, while firms with superior performance are more likely to expense them.

Nigrini *et al.* (2005) conducted a study analysing Enron's earnings report which was announced in 2001 and 2002 and showed that revenue numbers were used to manipulate EM upwards. Another accounting method used as a technique for

to temporarily improve sales, by managing overproduction to report lower costs of goods sold, and by decreasing discretionary expenditures to enhance margins.

Employing case study and using a sample of 50 of the largest British companies, Breton and Taffler (1995) claim that EM is practised via taxation, pension contribution, extraordinary items, creating profit via asset disposals, merger accounting, subsidiaries, non-capitalization of leased assets, concealed interest charges, and non-consolidated subsidiaries.

According to data collected adopting the quantitative method (questionnaire survey) which included auditors and senior auditors in Greece, Baralexis (2004) suggests that most respondents confirm that EM is not only committed by using features of the flexibility of the GAAP, but also by contravening it. Moreover, large firms were found to have overstated profit as a motive for raising external financing, while small firms attempted to understate the profit to avoid paying more tax.

Amat *et al*. (2003), who examined audit reports of 35 listed companies in the Spanish Stock Exchange, concluded that various techniques are used by Spanish managers in order to practise EM. These techniques include expenses charged to reserves instead of including them in the income statement, expense capitalization, altering the inventory, accelerated depreciation methods, extraordinary fees for pension plans,

asset impairments to decrease or avoid the potentiality of trading suspension or de-listing due to profitability-based regulation. Moreover, they found that the firms motivated by regulatory incentives provided larger amounts of other nonrecurring items, and they seemed to use impairment reversals as the main accruals in comparison with other nonrecurring earnings or accruals.

Furthermore, some prior studies have attempted to test whether asset sales is a technique used for earnings manipulation. For example, Poitras *et al*. (2002), who examined Singaporean companies using a sample of 44 public firms, demonstrate that some companies use flexibility of accounting methods to manipulate earnings via sales and depreciation of assets as a way of manipulation.

Graham *et al*. (2005) document that earnings are manipulated via real economic actions; for example, delaying advertising expenditures, as opposed to manipulation by adopting accounting discretion within GAAP as employing accrual management. Their study was based on interview surveys including financial executives from public companies in US firms, using descriptive statistics and correlation analysis.

Interestingly, a study conducted by Roychowdhury (2006) comprising a sample of 4,252 US firms demonstrates that firms change reported earnings by employing price discounts

(1) Adjusting accounts receivables
(2) Manipulation of sales of assets
(3) Manipulation of internal transactions
(4) Changing the depreciation method
(5) Capitalizing rather than expensing expenditure
(6) Manipulation of the amount of reserves
(7) Manipulation of the amount of cash flow
(8) Manipulation of the provision of inventory
(9) Manipulation of the expenses
(10) Manipulation of the revenues

3 A Review of the Literature on Earnings Management Techniques

Various techniques have been illustrated to explain the methods of manipulation. Hang and Wang (1998) conclude that oil companies use inventory and special items to manipulate EM. For example, there is an incentive for American companies to manipulate earnings in order to reduce political costs by using inventory and special items as techniques of manipulation.

An interesting examination was made by Burgstahler and Dichcv (1997) using data between 1986 and 1996; they concluded that managers manipulate earnings before extraordinary, nonrecurring, and special items. Likewise, Chen *et al.* (2005) presented evidence based on data collected on reversal information from annual reports over four years from 2003 to 2006 which showed that Chinese firms reverse

Aljifri (2007) divides EM into two approaches: (1) accruals accounting choices including the timing of expenses and revenue recognition, which is easier to manage, cheaper and difficult to detect by external auditors; (2) accounting method changes (FIFO to LIFO) which are expensive, observable, and easier to detect by external auditors. Both methods may be employed to decrease or increase EM, however, the majority of previous studies focus on the former approach.

Moreover, Ortega and Grant (2003) classify EM techniques employed by American managers into four categories namely:

(1) Revenue recognition (such as premature recognition of revenues to boost earnings);

(2) Operating expense timing (such as shifting expenses from one period to another);

(3) Unrealistic assumptions to estimate liabilities (such as using aggressive assumptions when accruing liabilities); and

(4) Operating actions (such as manipulating governmental subsidy).

These techniques provide tremendous opportunities for EM and may also be practised in Saudi Arabia. Reviewing the literature and gathering recommendations of professional accountants in Saudi markets has revealed a list of 10 techniques which may be exploited by Saudi managers:

Although most previous studies suggest that EM is considered a type of fraud when these practices are managed beyond GAAP boundaries, there is no full agreement on this concept. For example, Jiraporn *et al*. (2008) adopt agency theory as a framework to distinguish between the opportunistic and beneficial uses of EM, arguing that EM plays a superior role in enhancing the information value which interests the users of financial reporting. In other words, EM may be used as a tool for attracting new investors and reinforcing the confidence of the market. On the other hand, Lo (2007) claims that there are many victims of EM practices, such as equity investors, creditors, regulators, unions, suppliers and customers. Therefore, the answer to the question of whether EM practices are opportunistic or beneficial is still contentious.

Thus, this study attempts to define EM as a way of using various methods of violating accounting methods by managers who employ their experience and knowledge in business to alter the figures of financial reporting with various motivations.

From the preceding definitions, it is observed that earnings may be manipulated in two main ways: accounting choices and discretionary accruals. In other words, managers may exploit or abuse the flexibility of accounting standards by choosing specific methods such as revenue recognition methods or switching between FIFO and LIFO in inventory accounting or violating accounting standards.

which can vary from one researcher to another depending on numerous factors such as ownership structure and culture. For example, Louis and Sun (2008) support the theory that cultural differences play a vital role in defining types of EM and motivations. Similarly, Geiger *et al*. (2006) argue that motivation for and practice of EM is not perceived similarly in all countries due to a numbers of factors, one of the most important being culture, which is divided into a number of dimensions. A study conducted by Noronha *et al.* (2008) showed that another factor, the nature of EM motivations or techniques, might be affected by the size and ownership of companies; in China, for example, public ownership companies have a strong motive for manipulating EM.

For the above reasons, the accounting literature cannot accomplish consensus on the definition of EM; however, numerous attempts have been made by current studies to understand EM practices. For example, Healy and Wahlen (1999) suggest that "earnings management takes place when management (executives) use their discretion in financial reporting and in structuring transactions to change financial reports in order to mislead some stakeholders regarding underlying economic performance of a firm or to affect contractual outcomes relying on reported accounting practices". In the same vein, Smith (1993) defines EM as techniques that comprise financial reporting decisions such as the selecting of accounting methods and timing of expenses and revenue reporting.

collectively known as culture (Geiger and Smith, 2010). These constraints may create incentives for managers to manipulate earnings.

Thus, opportunities are given for managers to practise their discretion regarding business in order to enhance the effectiveness of financial reporting as a means of communicating with investors and creditors. In other words, current accounting standards offer management a wide choice of alternative ways to treat the same financial transaction or event (Al-Khabash and Al-Thuneibat, 2009). Different accounting methods may be chosen according to their objectives.

In general, since EM is a difficult concept to define and measure, it seems that there is no universally accepted definition. However, EM is generally attributed to the process by which financial information is manipulated to provide a firm's financial stance and performance. This may involve numerous accounting treatments that are not accommodated within Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) and are considered as either aggressive or conservative accounting treatments which mislead users of financial reporting (Xiong, 2006).

Generally, the distinctions of the definitions provided by prior studies rely on their own assumptions, the motivations behind EM and their perceptions in respect of behaviour,

internal transactions; and capitalising rather than expensing expenditure.

2- Overview of Earnings Management Techniques

Manipulation of figures has recently become an increasingly serious issue in financial reporting. In addition, it is widely conceived by the business community that executives might engage in EM using various techniques (Rutledge, 1995). In this instance, executives can intervene by changing how they interpret financial accounting standards and figures or by transactions as a way of changing financial reporting (Healy and Whalen, 1999). However, the techniques used by managers to manipulate earnings are still fairly ambiguous especially where there has been little research such as in less developed countries.

Based on agency theory, the issues related to the separation between ownership and management might lead managers to collude against owners to increase their own personal wealth (Jensen and Meckling, 1976). Institutional theory also provides an appropriate theoretical framework for managerial behaviour. Institutions in a society provide the rules of the game that monitor the interplay between organizations, which are the players in the game, who attempt to exploit the opportunities created by the institutions to increase their welfare. In other words, society may create many formal constraints, such as public laws and government regulations, or informal ones, such as social customs and conventions

market. A comprehension of EM techniques in Saudi Arabia could elucidate issues and potential implications of EM studies and external and internal monitoring in prior research. Accordingly, the findings of the current study could be fruitful for external auditors, regulators and legislators in their attempts to constrain the incidence of EM and enhance the quality of monitoring mechanisms.

This study uses a multiple empirical research methods (quantitative and qualitative) in order to answer the research questions. The questionnaire survey is mainly used to explore the techniques of EM in Saudi Arabia by obtaining the perceptions of respondents. In terms of the qualitative approach, semi-structured interviews are used to provide a better understanding of the research questions.

Based on the analysis of 124 questionnaires and Semi-structured interviews with fifteen individuals representing various groups, namely members of boards of directors, members of sub-committees, auditors, and academic staff, the results show that there is a significant difference among respondents regarding EM techniques in Saudi Arabia. The findings indicate that the majority of respondents agreed or strongly agreed with seven techniques as follows: manipulation of the provision of inventory; manipulation of the amount of receivable accounts; manipulation of the amount of depreciation accounts; manipulation of amount of expenses; manipulation of sales of assets; manipulation of

of Etihad Atheeb Telecom, BISACO, ANAAM and ALMU-TAKAMELA), and have evidently raised questions and increased concerns about the EM techniques that are used by Saudi companies which such recent monitoring mechanisms are still incapable of preventing. The increased incidences of such cases have generated considerable calls to review EM practice in order to develop further professional regulations, and have put pressure on legislators and academics to find a means of enhancing the integrity of financial reporting and monitoring mechanisms.

A large number of studies concerned with EM have been conducted using US and UK data; however, studies based on data from Middle Eastern countries are relatively limited in comparison with those in developed and Asian countries.

Unlike dispersed shareholding of the Anglo-Saxon world, the Saudi market is characterized as having concentrated shareholding such as family ownership and state ownership. Furthermore, Saudi Arabia has a different business environment and regulation. A study conducted by Al-Moghaiwli (2010) argues that Saudi listed companies are largely dominated by a high percentage of foreign employees who may tend to manage earnings for their own private benefits.

To the best of my knowledge, Saudi Arabia has not yet been the focus of any study regarding EM techniques; thus, a different perspective could be obtained from a less developed

1 Introduction

During the last ten years, the financial scandals in developed countries, especially in the USA and Europe, have brought about a major awareness of the need for more transparency and credibility in order to protect shareholders and stakeholders alike. Earnings management (hereafter, EM), as a phenomenon of previous scandals (Goncharov, 2005) which has received considerable attention, is one of the most important challenges facing monitoring bodies and regulators which endeavour to resolve the negative impact of EM on financial reporting (Jaggi and Tsui, 2007).

Post-2006, perceptible changes have been witnessed in the Saudi business environment with the issuing of more rules and standards to regulate and develop the Saudi Stock Exchange. Moreover, some guidelines, in terms of professional ethics, codes and standards, aimed at enhancing integrity, have been introduced to Saudi listed companies. Therefore, the implementation of these regulations (such as corporate governance mechanisms) is expected to enhance the monitoring mechanisms and thus affect EM practice and techniques. There is, however, no evidence to date as to what EM techniques are still being applied by Saudi Listed companies' managers since the introduction of the recent reforms.

Company scandals which occurred after 2006 in the Saudi capital market have damaged investors' trust (such as cases

The findings reveal that the seven main techniques practised by Saudi managers to manipulate earnings are: manipulation of the provision of inventory; manipulation of the amount of receivable accounts; manipulation of the amount of depreciation accounts; manipulation of amount of expenses; manipulation of sales of assets; manipulation of internal transactions; and capitalising rather than expensing expenditure.

These findings could be fruitful for external auditors, regulators and legislators in their attempts to reinforce the quality of monitoring mechanisms and enhance the integrity of financial reporting.

Key Words: earnings management techniques, earnings management, Saudi listed companies, Agency theory.

ملخص

الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد طرق إدارة الأرباح المستخدمة في الاقتصادات الأقل نموا باستخدام الشركات السعودية المساهمة. بالرغم من وجود العديد من دراسات إدارة الأرباح في أدبيات المحاسبة، إلا أن هناك عدد قليل من الدراسات التطبيقية المهتمة بالطرق المستخدمة في الواقع لإدارة أرباح الشركات. إن التعسر المالي المستمر لبعض الشركات السعودية المساهمة، وحتى بعد استحداث الأنظمة الرقابية الحديثة يعزز أهمية التحقيق في تصرفات المديرين وممارسات إدارة الأرباح من خلال استخدام منهج بحثي شامل يستخدم أساليب البحث النوعية والكمية لمعرفة الطرق المستخدمة للتلاعب بالأرباح وتظليل المستفيدين من القوائم المالية.

النتائج أثبتت أن الطرق الرئيسية السبعة التي يمارسها المديرين السعوديين للتلاعب بالأرباح هي: التلاعب بالمخزون؛ التلاعب في مبلغ المدينون؛ التلاعب في الاستهلاك ؛ التلاعب في المصروفات؛ التلاعب في مبيعات الأصول؛ التلاعب باستخدام المعاملات الداخلية، و رسملة بعض النفقات.

يمكن أن تكون هذه النتائج مفيدة لمراجعي الحسابات، والمنظمين والمشرعين الماليين في محاولاتهم لتعزيز آليات الرقابة وتعزيز نزاهة التقارير المالية.

A Perception of Earnings Management Techniques in Saudi Public Firms

By
Murya S. Habbash(1)
Salim A. Alghamdi(2)

Abstract

The primary purpose of this study is to investigate the techniques of earnings management in less developed economies using Saudi listed companies. While numerous earnings management studies exist in the literature, there are few empirical earnings management technique studies. The continuous failure of some Saudi listed firms, even since the introduction of the recent monitoring regulations, raises the necessity to investigate managers' behaviour and earnings management practices through both qualitative and quantitative research approaches.

(1) Murya Habbash is an Assistant Professor of Accounting and the chairman of the accounting department at the Administrative and Financial Sciences School, King Khalid University, Abha-Saudi Arabia, P.O.Box 2742. His Ph.D. from Durham University, UK in 2010 focused on corporate governance and earnings quality. His current research interests include corporate governance, audit quality, corporate social responsibility and earnings quality. He has published articles in academic journals such as the Journal of Applied Accounting Research and Managerial Auditing Journal and International Journal of Disclosure and Governance. (murya@hotmail.com).

(2) Salim Alghamdi is an Assistant Professor of Accounting and the chairman of the business Management department at the Business School, Taif University, Taif-Saudi Arabia. His Ph.D. from Durham University, UK in 2010 focused on earnings management and monitoring mechanisms. He has published articles in academic journals such as the Journal of Economic and Management faculty. (lafy1393@hotmail.com). We are grateful for the kind support of Professor Robert Dixon and Dr Ann wood from Durham University Business School, UK. We are also grateful to Dr Yusuf Karbhari, from Cardiff Business School, UK for his useful comments. We also appreciate the useful comments of participants at the annual PhD seminars, held at Durham Business School, Durham University, UK, 2011.

عرض كتاب

الإدارة المالية : النظرية والتطبيق

تأليف

أ.د. ميشيل إيرهلاردت ، أ.د. أوجين بريجهام

الطبعة الثالثة عشر ٢٠١٢

Financial Management:

Theory and Practice

By

Prof. Michael C. Ehrhardt, Prof. Eugene F. Brigham

Thirteen Edition, 2012

عرض كتاب

Financial Management: Theory and Practice

تأليف

Prof. Michael C. Ehrhardt, Prof. Eugene F. Brigham

عرض

د. محمد على محمد ريحان
قسم المالية - كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود

يحتوي كتاب « الإدارة المالية : النظرية والتطبيق» تأليف : أ.د. ميشيل إيرهاردت ، أ.د. أوجين بريجهام، على أحد عشر جزءً تتضمن ثلاثون فصلاً ، على النحو التالي:

الجزء الأول : المفاهيم الأساسية للمالية بالشركات :

يتضمن هذا الجزء ثلاثة فصول تغطي الجوانب الرئيسة للمالية بالشركات. في الفصل الأول (لمحة عامة عن الإدارة المالية والبيئة المالية) تناول المؤلفان الملامح الأساسية لأنواع الشركات، ودورة حياة الشركات ، وأكد المؤلفان أن الهدف النهائي للشركة هو تعظيم القيمة، وأوضحا أسباب تفوق هذا الهدف على الأهداف الأخرى (مثل هدف الربحية أو الحصة السوقية....) . ثم قدم الفصل لمحة عامة عن عملية تخصيص رأس المال، والأوراق المالية، وتكلفة النقود ومحدداتها، والمؤسسات المالية، والأسواق المالية، وإجراءات التداول في الأسواق المالية الثانوية، وأنواع التعاملات في سوق الأسهم، وعائدات الأسهم. كما قدم

المؤلفان خلال الفصل بعض المواقف المختصرة التي توضح الأزمة الاقتصادية العالمية، وأخلاقيات الأفراد والشركات، وفضائح الشركات لتعظيم سعر السهم. **في الفصل الثاني (القوائم المالية، والتدفق النقدي، والضرائب)** ركز المؤلفان علي البيانات والتقارير المالية، ومفهوم ومكونات وأهمية كل من الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة حقوق المساهمين، وأهمية صافي التدفق النقدي وكيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية. وأكدا علي ضرورة تعديل البيانات المحاسبية لأجل القرارات الإدارية. ثم أوضح المؤلفان الفرق بين القيمة المضافة السوقية والقيمة المضافة الاقتصادية، وأيهما أهم في ظل الهدف النهائي للشركة. كما قدم المؤلفان توضيحاً مختصراً لنظام ضريبة الدخل الفدرالية علي الشركات. وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح العلاقة بين القيمة الجوهرية والتدفق النقدي الحر والقوائم المالية، وطرق الاحتيال المالي وكيفية اكتشافه. **وفي الفصل الثالث (تحليل القوائم المالية)** ركز المؤلفان علي العلاقة بين قيمة الشركة وتحليل القوائم المالية، وأوضح المؤلفان مفهوم وأهمية التحليل المالي باستخدام القوائم المالية، وأهم النسب المالية وفقاً للتقسيم التقليدي (نسب السيولة، ونسب إدارة الأصول، ونسب إدارة الديون، ونسب الربحية، ونسب القيمة السوقية) ، وكيفية ربط بعض النسب معاً من خلال معادلة دو بونت، ثم قدما عرضا مختصراً لاستخدامات وحدود التحليل المالي بالنسب المالية. وأوضح المؤلفان علي أهمية القيام بتحليل الاتجاهات، وتحليل الحجم، وتحليل التغير بالنسبة المئوية، وأوضحا الفرق بين نسب المقارنة والمقارنة المعيارية، كما أكدا علي ضرورة النظر والتفكير فيما أبعد من الأرقام.

الجزء الثاني : الأوراق المالية ذات الدخل الثابت:

يتضمن هذا الجزء الفصلين الرابع والخامس من الكتاب. في الفصل الرابع (القيمة الزمنية للنقود) ركز المؤلفان علي العلاقة بين تقييم الشركات

والقيمة الزمنية للنقود، ويتناول هذا الفصل استخدامات مبادئ القيمة الزمنية للنقود في حساب كل من القيم المستقبلية القيم الحالية لتدفق نقدي واحد، ولتيار تدفقات نقدية غير المتساوية، وكذلك الحالات الأخرى (الدفعات العادية، الدفعات المقدمة ، الدفعات المتغيرة ، الدفعات الدائمة) وكيفية حساب المدفوعات السنوية، وعدد الفترات، وأسعار الفائدة ، التكلفة الحقيقة للقروض، ويعتبر هذا الفصل مقدمة أساسية لمعظم قرارات الاستثمار والتمويل. **وفي الفصل الخامس (السندات، وتقويمها، وأسعار الفائدة)** ركز المؤلفان علي تقويم السندات ، ويتناول هذا الفصل من الذي يصدر السندات؟، الخصائص الرئيسية للسندات ، أناع السندات ، كيفية تقويم السندات، التغيرات في قيم السندات عبر الزمن، السندات ذات الكوبونات نصف سنوية ، عائدات السندات ، تكلفة الديون قبل الضرائب، محددات أسعار الفائدة في السوق، معدل الفائدة الحقيقية الخالية من المخاطر ، علاوة التضخم ، علاوة المخاطر عدم القدرة علي السداد ، علاوة السيولة ، علاوة مخاطر النضج ، هيكل معدلات الفائدة ، تمويل السندات غير المرغوب فيها ، وقدم الفصل موجز عن الإفلاس وإعادة التنظيم. وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح العلاقة بين القيمة الذاتية وتكلفة الدين، هل المستثمرون رشيدون؟ سندات الخزانة المحمية ضد التضخم.

الجزء الثالث : الأسهم والخيارات :

يتضمن هذا الجزء ثلاثة فصول تركز علي تقويم الأسهم والخيارات الحقيقية. في الفصل السادس (الخطر، والعائد، ونموذج تسعير الأصول الرأسمالية) ركز المؤلفان علي العلاقة بين القيمة الذاتية ، والمخاطر، والعوائد ، وتناول هذا الفصل العائد على الاستثمارات، المخاطر القائمة بذاتها ، المخاطر ضمن محفظة، حساب معاملات بيتا، بعض المخاوف بشأن بيتا ونموذج تسعير

الأصول الرأسمالية ،الآثار المترتبة على مديري الشركات والمستثمرين. وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح : ما هو الخطر حقا؟، كيفية المفاضلة بين المخاطرة والعائد، كيف أن مجموعة كبيرة من الأسهم محفوفة بالمخاطر؟ ، فوائد التنويع الدولي. **وفي الفصل السابع (الأسهم، تقييم الأسهم، وتوازن سوق الأسهم)** ركز المؤلفان علي أنواع من الأسهم العادية ،الحقوق القانونية وامتيازات حملة الأسهم العادية، سعر السهم العادي في سوق الأوراق المالية مقابل القيمة الحقيقية للسهم، تدفق المعلومات إلي سوق الأوراق المالية، تقييم الأسهم العادية (تقييم الأسهم ذات النمو الثابت، معدل العائد المتوقع على السهم ذات النمو الثابت، تقييم الأسهم ذات النمو غير الثابت) ، تقييم السهم باستخدام طريقة التدفق النقدي الحر، التحليل المتعدد للسوق. الأسهم الممتازة. التوازن في سوق الأسهم ، فرضيات الأسواق ذات الكفاءة. وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح العلاقة بين تقييم الشركات وأسعار الأسهم ، السلوك الرشيد مقابل السلوك العاطفي المتحيز. **وفي الفصل الثامن (الخيارات المالية وتطبيقاتها في الشركات)** قدم المؤلفان نظرة عامة حول الخيارات المالية، أنواع الخيارات المالية ، ونماذج تسعيرها ، و تطبيقات نماذج التسعير في مالية الشركات. وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح خيارات القيمة الحقيقية للسهم، الضرائب وخيارات الأسهم.

الجزء الرابع : المشاريع الاستثمارية وتقويمها :

يتضمن هذا الجزء ثلاثة فصول تركز علي تقويم المشروعات الاستثمارية. في الفصل التاسع (تكلفة رأس المال) ركز المؤلفان علي مفهوم المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال ، وكيفية حسابه. وتناول الفصل كيفية حساب كل من تكلفة الدين، تكلفة الأسهم الممتازة، تكلفة الأسهم العادية ، والطرق المستخدمة في

حساب التكلفة (التدفقات النقدية المخصومة، تسعير الأصول الرأسمالية، علاوة الخطر التحكمية) ، العوامل التي تؤثر على المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال ، كيفية تعديل تكلفة رأس المال لتتوافق مع درجة المخاطرة، الأخطاء الأربعة التي يجب تجنبها (استخدام معدل الكوبون ، استخدام التكلفة التاريخية،استخدام القيمة الدفترية لحقوق الملكية، اعتبار الديون القصيرة ضمن هيكل رأس المال). وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح العلاقة بين تقييم الشركات وتكلفة رأس المال، التغيرات العالمية في تكلفة رأس المال. **وفي الفصل العاشر (أساسيات إعداد الموازنة الرأسمالية : تقييم التدفقات النقدية)** قدم المؤلفان نظرة عامة نظرة عامة على الموازنة الرأسمالية ، وتصنيفات المشروعات المقترحة، وقواعد قرارات الموازنة الرأسمالية ، والطرق المستخدمة (صافي القيمة الحالية، معدل العائد الداخلي، مؤشر الربحية، فترة الاسترداد، معدل العائد المحاسبي). وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح العلاقة بين تقييم الشركات والموازنة الرأسمالية، لماذا طريقة صافي القيمة الحالية أفضل الطرق الأخرى. **وفي الفصل الحادي عشر (تقدير التدفق النقدي وتحليل المخاطر)** ركز المؤلفان في هذا الفصل علي مفهوم التدفقات النقدية المناسبة، وكيفية تقديرها لأجل تقويم مشروعات الموازنة الرأسمالية، وتناول الفصل تحليل مشروع التوسع ، وتحليل مشروع الاستبدال، وأساليب تحليل المخاطر وأدرجها في الموازنة الرأسمالية : قياس المخاطر قائمة بذاتها ، وتحليل الحساسية ، وتحليل السيناريو ، ومحاكاة مونت كارلو. الخيارات حقيقية ، واتخاذ القرارات باستخدام شجرة القرار. وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح العلاقة بين تقييم الشركات، والتدفقات النقدية، وتحليل المخاطر ، ممارسات الموازنة الرأسمالية في منطقة آسيا ، تأثير الضرائب.

الجزء الخامس : تقويم الشركات والحوكمة :

يتضمن هذا الجزء فصلين من الكتاب. في الفصل الثاني عشر (التخطيط المالي والتنبؤ بالقوائم المالية) قدم المؤلفان نظرة عامة على التخطيط المالي ، ثم ركز الفصل علي طرق التنبؤ بالمبيعات (طريقة المبالغ الإضافية اللازمة ، طريقة القوائم المالية المتوقعة ، التنبؤ عند تغيير النسب). وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح العلاقة بين تقييم الشركات والتخطيط المالي. وفي الفصل الثالث عشر (تقييم الشركات، وإدارة القيمة والحوكمة الشركات) ركز المؤلفان على نموذج تقويم الشركات ، وإدارة القيمة ، وتناول الفصل العلاقة بين السلوك الإداري وثروة المساهمين، وأهمية وكيفية حوكمة الشركات. وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح كيفية وضع القطع معا لتقييم الشركات، ردود فعل المساهمين للأزمة العالمية ، حوكمة الشركات الدولية، خطط تمليك الأسهم للموظفين.

الجزء السادس : توزيعات الأرباح وهيكل رأس المال :

يتضمن هذا الجزء فصلين من الكتاب. في الفصل الرابع عشر (التوزيعات للمساهمين : توزيعات الأرباح وإعادة الشراء) قدم المؤلفان نظرة عامة على التوزيعات النقدية ، وعلاقة التوزيعات النقدية بقيمة الشركة. وتناول الفصل إجراءات التوزيعات النقدية، وتأثير الزبائن ، وافتراضات محتوى المعلومات أو الإشارات، والآثار المترتبة على الاستقرار أرباح. ثم ركز الفصل علي قرار سياسة التوزيع للأرباح ، والعوامل الأخرى التي تؤثر علي التوزيعات ، والايجابيات والسلبيات من توزيعات الأرباح أو إعادة الشراء للأسهم ، والعلاقة بين تقسيم الأسهم وأرباح الأسهم ، وخطط إعادة استثمار الأرباح. وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح استخدامات التدفق النقدي الحر في التوزيعات على المساهمين، هل توزيعات الأرباح دائما تكون هي نفسها؟،

نظـرة عامة على توزيعـات الأرباح في جميع أنحاء العـالم. **وفي الفصل الخامس عشـر (قـرارات هيـكل رأس المـال)** ركـز المؤلفان علـى نموذج تقويم الشـركات وعلاقته بتكلفة هيكل رأس المال، وتناول الفصل مراجعة قضايا هيكل رأس المال، مخاطـر الأعمال والمخاطر المالية ، نظرية هيكل رأس المال ، الأدلة والتطبيقات الخاصة بهيكل رأس المال، تقدير هيكل رأس المال الأمثل، إعادة الرسملة. وخلال أجزاء الفصـل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصـرة التي توضح العلاقة بين تقويم الشركات وهيكل رأس المال، نظرة على الهياكل رأس المال العالمية، تقليص المديونية، درجة الرافعة المالية.

الجزء السابع : إدارة العمليات العالمية :

يتضمـن هذا الجـزء فصلين من الكتاب. في الفصـل السادس عشر (إدارة رأس المـال العامـل) ركـز المؤلفان على سياسـات تمويـل الموجـودات المتداولة. وتناول الفصـل دورة تحويل النقدية ، والموازنة النقدية ، وإدارة النقدية لتحقيق التـوازن النقـدي المسـتهدف، وأسـاليب إدارة النقديـة، إدارة المخـزون ، إدارة الذمم المدينة، والأوراق المالية قصـيرة الأجل، والتمويل قصير الأجل (الائتمان التجاري، والقروض المصـرفية قصـيرة الأجل ، والأوراق التجارية ، واسـتخدام الأوراق المالية في التمويل قصـير الأجل). وخلال أجزاء الفصـل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصـرة التي توضـح العلاقة بين تقويم الشـركات وإدارة رأس المـال العامل، كيف تعمل بعض الشـركات مع رأس المال العامل سـلبي؟!، بطاقة الأداء لإدارة نقدية ، إدارة سلسـلة التوريد، وتمويل سلسـلة التوريد. **وفي الفصل السابـع عشـر (الإدارة الماليـة المتعددة الجنسيات)** ركز المؤلفان على الشـركات متعددة الجنسـيات، أو العالمية، وتناول الفصل الفروق بين الإدارة المالية متعددة الجنسـيات والإدارة المالية المحلية، مفهوم أسـعار صـرف ، علاقة أسعار صرف العمـلات بالتجارة الدولية، النظام النقدي الدولي وسياسـات سـعر الصـرف،

تعادل سعر الفائدة ، وتعادل القوة الشرائية. ثم تناول الفصل بعض المفاهيم الأساسية في المالية الدولية (التضخم ، وأسعار الفائدة ، وأسعار الصرف، أسواق رأس المال الدولية، وأسواق النقد الدولية، الموازنة الرأسمالية متعددة الجنسيات، هياكل رأس المال الدولي ، إدارة رأس المال العامل بالشركات متعددة الجنسيات) . وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح كيفية تقييم الشركات في الإطار العالمي، تداول العملات الأجنبية، الحد من قيود التجارة الدولية، مؤشرات أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم، التمويل الاستهلاكي في الصين.

الجزء الثامن : قرارات تمويل التكتيكي :

يتضمن هذا الجزء ثلاث فصول تركز علي القرارات المالية التكتيكية . في الفصل الثامن عشر (الاستئجار تمويلي) ركز المؤلفان على أهمية قرارات الاستئجار وعلاقتها بقيمة الشركة. وتناول هذا الفصل أنواع عقود الإيجار ، تأثيرات الضريبة، تأثيرات القوائم المالية ، التقييم من قبل المستأجر، التقييم من قبل المؤجر، بعض القضايا في تحليل الاستئجار، والأسباب الأخرى للتأجير. وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح أن الاستئجار الرأسمالي هو تمويل خارج الميزانية، وهل سيختفي؟ ، كيف أن ما لا تعرفه يمكن أن يضر بك ؟! ، ما هو التوريق التمويلي. **وفي الفصل التاسع عشر (التمويل الهجين : الأسهم الممتازة، والأوراق المالية المضمونة، والأوراق المالية القابلة للتحويل)** ركز المؤلفان على علاقة قيمة الشركة بالتمويل الهجين، وتناول الفصل توضيحاً جيدا لمضمون وخصائص كل من الأسهم الممتازة ، والأوراق المالية المضمونة، والأوراق المالية القابلة للتحويل، المقارنة بين الأوراق المالية المضمونة والقابلة للتحويل، تقارير الأرباح عندما تكون هناك أوراق مالية مضمونة أو قابلة للتحويل متداولة في السوق. **وفي الفصل العشرون (عروض**

الاكتتاب العام، وبنوك الاستثمار، وإعادة الهيكلة المالية) ركز المؤلفان على العلاقة بين قيمة الشركة والاكتتاب العام ،أو إعادة الهيكلة المالية، وتناول الفصل دورة الحياة المالية من بدء التشغيل للشركة، قرار الموافقة على الاكتتاب العام ، وعملية الانتقال العام : طرح عام أولي، طرق أخرى لجمع الأموال في أسواق رأس المال ، أنشطة بنوك الاستثمار ودورها في الأزمة الاقتصادية العالمية، إدارة هيكل استحقاق الديون، إدارة هيكل مخاطر الديون. وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح علاقة بنوك الاستثمار والأزمة الاقتصادية العالمية، تغيير توريق الأصول.

الجزء التاسع : مواضيع خاصة :

يتضمن هذا الجزء ثلاثة فصول تركز على بعض القرارات المالية الإستراتيجية. في الفصل الحادي والعشرون (الاندماجات، بيع كامل الحصة المرفوعة، والتصفية، وشركات قابضة) ركز المؤلفان على أهمية تلك القرارات وعلاقتها بقيمة الشركة. وتناول هذا الفصل الأساس المنطقي لعمليات الاندماج، أنواع من الاندماجات ، مستوى نشاط الاندماج ، عمليات الاستحواذ العدائية مقابل عمليات الاستحواذ الودية، لائحة الاندماجات في الولايات المتحدة، تحليل الاندماج لتحديد سعر العرض (طريقة القيمة الحالية المعدلة ، طريقة التدفق النقدي الحر إلى حقوق المساهمين) ، الضرائب وهيكل الاستحواذ ، التقارير المالية لعمليات الاندماج ، الاندماج الحقيقي، دور البنوك الاستثمارية ، من الرابح في الاندماجات، تحالفات الشركات ، شراء كامل للحصة المرفوعة ماليا، التصفية ، الشركات القابضة. وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح أخطاء الاندماج، أدلة تجريبية للرابح من الاندماجات. **وفي الفصل الثاني والعشرون (الإفلاس وإعادة التنظيم، وتصفية)** ركز المؤلفان على العسر المالي وعواقبه (تبعاته) ، وتناول هذا الفصل القضايا التي

تواجه المنشأة في حالة العسر المالي، التسوية دون المرور عبر قانون الإفلاس الرسمي، قانون الإفلاس الفدرالي بالولايات المتحدة، إعادة التنظيم في ظل قانون الإفلاس، التصفية في ظل قانون الإفلاس ، دوافع أخرى لإتباع قانون الإفلاس، بعض الانتقادات من قوانين الإفلاس. **وفي الفصل الثالث والعشرون (المشتقات وإدارة المخاطر)** ركز المؤلفان على علاقة قيمة الشركة بإدارة مخاطر الشركات، وتناول هذا الفصل أسباب لإدارة مخاطر، مفهوم المشتقات ، أنواع المشتقات، إدارة المخاطر بالشركات ، استخدام المشتقات للحد من المخاطر. وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح علاقة تقويم الشركات بإدارة المخاطر، إدارة مخاطر الشركة والقيمة المعرضة للخطر، إدارة المخاطر في الاقتصاد الالكتروني

الجزء العاشر : قضايا متقدم :

يتضمن هذا الجزء ثلاثة فصول تركز علي بعض الموضوعات المالية المتقدمة. في الفصل الرابع والعشرون (نظرية المحفظة المالية، نماذج تسعير الأصول، والتمويل السلوكي) ركز المؤلفان على العلاقة بين المخاطر والعوائد، وتناول الفصل نظرية المحفظة وما هي المحافظ ذات الكفاءة، وكيفية اختيار المحفظة الأمثل. الافتراضات الأساسية لنموذج تسعير الأصول المالية، خط سوق رأس المال وخط السوق للورقة المالية، حساب معاملات بيتا، نظرية تسعير المراجحة، نموذج العوامل الثلاثة لفاما وفرنتش ، المالية السلوكية (النظرية البديلة للمخاطر والعوائد) . وخلال أجزاء الفصل تناول المؤلفان بعض المواقف المختصرة التي توضح العلاقة بين تقييم الشركات والمخاطر، من يفوز صاحب المهارة أم الحظ؟، **وفي الفصل الخامس والعشرون (خيارات حقيقية)** ركز المؤلفان على العلاقة بين قيمة الشركة والخيارات الحقيقية، وتناول الفصل تقييم الخيارات الحقيقية، مع مراعاة توقيت الاستثمار ومعدل النمو. **وفي الفصل**

الخامس والعشرون (تحليل نظرية هيكل رأس المال) ركز المؤلفان على العلاقة بين قيمة الشركة وقرارات هيكل رأس المال، وتناول الفصل نظرية هيكل رأس المال، والنماذج المختلفة لمودجلياني وميلر، والانتقادات الموجهة لهذه النماذج، وقدم المؤلفان نظرية هيكل رأس المال التي تعبر عن وجهة نظرهما.

الجزء الحادي عشر : فصول علي شبكة الانترنت:

يتضمن هذا الجزء أربعة فصول هي: الفصل السابع والعشرون (توفير والحصول على الائتمان) ، الفصل الثامن والعشرون (قضايا متقدمة في إدارة النقدية ومراقبة المخزون) ، الفصل التاسع والعشرون (إدارة خطة المعاشات التقاعدية) ، الفصل الثلاثون (الإدارة المالية في الشركات غير الهادفة للربح).

وفي الختام نود القول بأن هذا الكتاب يمثل أحد المراجع الرئيسة في مجال الإدارة المالية بالشركات ، وقد تميزت النسخة الحالية بالعديد من الجوانب التي جعلتها أفضل من جميع النسخ السابقة؛ حيث تم أعادة تنظيم أجزاء وفصول الكتاب بما جعله أكثر ترابطا وتسلسلا في الموضوعات الأفكار ، كما تم إضافة العديد من الأجزاء العلمية لمعظم فصول الكتاب (بل هناك فصول – الفصل الثاني عشر- تم أعاد كتابتها من جديد وبشكل متكامل) ، ومن أهمها:

- تناول الكتاب الأزمة الاقتصادية العالمية. تقريبا في كل فصل مع استخدام أمثلة، لإظهار كيفية ارتباط موضوعات الفصل ببعض من الجوانب الاقتصادية العالمية.

- تصدير جميع فصول الكتاب بنموذج تقويم الشركة لتوضيح العلاقة بين موضوعات الفصل وبين قيمة الشركة ، بما يزيد من فهم القارئ ، ويوضح الصورة الكبيرة لمالية الشركات في ظل الهدف النهائي للشركة.

- إضافة أجزاء (أو مختصرات) عديدة بهذه النسخة لتوضيح علاقة مالية شركات بكل من : الاقتصاد العالمي، الأزمة الاقتصادية العالمية، معايير المحاسبة الدولية، قضايا السلوك العقلاني مقابل السلوك العاطفي والتحيز.

- إضافة أجزاء (أو مختصرات) عديدة بهذه النسخة لتوضيح: دور حوكمة الشركات ، ودور بنوك الاستثمار والأزمة الاقتصادية العالمية، دور حركة مجلس معايير المحاسبة المالية / مجلس معايير المحاسبة الدولية للاستفادة من عقود الإيجار، علاقة التوريق بالأزمة العالمية.

وأخيراً يجب التنويه بأن الكتاب تضمن ملخصاً وأسئلة وتمارين كثيرة في نهاية كل فصل تغطي جميع الموضوعات التي تناولها الفصل، كما أن للكتاب موقع على شبكة الإنترنت (http://www.aplia.com/finance) تتوفر فيه : الكتاب، ملفات مايكروسوفت وورد، اختبارات.

ويعتبر هذا الكتاب مرجعاً أساسياً في دراسة الإدارة المالية بالشركات علي مستوى الماجستير والدكتوراه.

Table of Contents

Subject	Page Number
A Proposed Accounting Framework to Assess the Perception of Banking Management to the Requirements of IFRS 7 for Enhancing Disclosure and Transparency: An Empirical Study on Riyadh Bank.	9
A Perception of Earnings Management Techniques in Saudi Public Firms.	98
Viewing for A Book: Financial Management: Theory and Practice.	99

Editorial Board

Editor-in-Chief

Saleh Al Amary
King Saud University

vice-Editor-in-Chief

Obaid S. AlMotairy
Qasseem University

Associate Editors

Hussam A. Al-Angari
King AbduAziz University

Mohammed S. Alsehali
King Saud University

Saleh Al –Shenefy
King Saud University

Mohammed Al-Okeal
Institute of Public Admionistration

Ahmed M. Alslman
Qasseem University

Khalid Alkhater
Qatar University

Editorial Office
Editor-in-Chief Professor Saleh Alamary
Accounting Research Journal
Saudi Accounting Associatio
P.O.Box 71115 Riyadh 11587
Saudi Arabia
Phone : +966 -1- 4674263
Fax: +966 -1- 4674262
Email: saa@ksu.edu.sa

are to be finished with black india ink on white paper, with all lettering and symbols clearly included. Figures are to be planned for 80% reduction.

8- All research papers should follow a sound methodology and apply the standard requirements for a scientific research. It should follow the following framework:
   - One) An Arabic and an English abstracts describing the objectives, methodology and results of the research.
   - Two) An Introduction.
   - Three) Review of related literature.
   - Four) The hypotheses of the study.
   - Five) Methodology.
   - Six) Results of the study.
   - Seven) Conclusions and recommendations.

9- Standard methods should be followed for quotations, footnotes, and endnotes, A list of references should be presented in alphabetical order at the end of the paper.

Book Review:

Books reviewed should be unique, useful and newly published. Book reviews should follow the following format:

1- An introduction emphasizing the importance of the book and its subjects.
2- A description of the contents of the book.
3- A critical analysis of the contents.
4- A conclusion.

Comments:

Comments on research papers published are welcome. All Comments Should be supported by scientific evidence and they are subject to the same publication standards applied to refreed research. Comments are sent to the author of the related research and are published with the reply in the same issue.

Publication Policy

Accounting Research is a Refreed Journal with the objective of publishing original accounting and auditing research. The journal welcomes all research papers that contribute to the development of accounting theory and practice. Priority is given to empirical research related to the Arab environment.

The main sections of the **Journal** are:

(1) Refreed Research papers.
(2) Book Review.
(3) Comments.

Refreed Research Papers:

All Research Papers Submitted for publication shall meet the following standards:

1- It Should Contribute to the existing accounting body of knowledge.
2- It Should be original and not previously published.
3- Papers should be submitted in good Arabic or English in both of the following two forms:
   - Paper: 3 copies in A4 paper size.
   - Magnetic: Floopy disc 3 ½ of IBM PC format in any of the following word processing file forms:

4- Maximum lenght of paper is 25-30 pages including the abstract, figures, tables, list of references and the Arabic or English summary.
5- The Margins are; 3.5 cm from the top, and 2.5 cm from the left, bottom, and right. These are to be strictly adhered to, even in the figures pages.
6- All figures and tables are to be totally integrated within the text and not at the end. Tables and figures captions should be written with the same size and font as the text, and located under the figure and on top of the table. The font used is courier.
7- Figures must be of high quality for direct reproduction. Drawings

Accounting Research

A Specialized Semiannual Journal

Publisher: SAUDI ACCOUNTING ASSOCIATION

IN THIS ISSUE

- ***ARTICLES IN ARABIC***
  - **A Proposed Accounting Framework to Assess the Perception of Banking Management to the Requirements of IFRS 7 for Enhancing Disclosure and Transparency: An Empirical Study on Riyadh Bank**

    Dr. Mohammad A. Shehath
    King Saud University

- ***ARTICLES IN ENGLISH:***
  - **A Perception of Earnings Management Techniques in Saudi Public Firms**

    Dr. Murya S. Habbash
    Accounting Department
    College of Administrative and Financial Sciences
    King Khalid University

    Dr. Salim A. Alghamdi
    Business Management Department
    College of Administrative and Financial Sciences
    Taif University

- ***VIEWING FOR A BOOK:***
  - **Financial Management: Theory and Practice**

    By

    Prof. Michael C. Ehrhardt, Prof. Eugene F. Brigham

    Dr. Mohammad Ali Rihan
    Finance Department
    College of Business Administration
    King Saud University

Volume (12) No. (2) - 1434H- 2013G

Saudi Accounting Association

Objectives:

1-Developing and enhancing scientific thought in the field of accounting and auditing.

2-Providing the opportunity to those interested in the areas of the Association's concern for participation in scientific development in these areas.

3-Facilitating exchange of scientific work and ideas, related to the areas of the Association's concern, between interested organization in the Kingdom and abroad.

4-Doing consultations and studies needed for enhancing performance levels in different organizations in the areas of the Association's concern.

Activities :

1- Encouraging Scientific research in the areas of the Association's concern, and publishing the results of these research papers and communicating them to interested organizations.

2- Organizing conferences, symposiums, and workshops for examining problems related to the areas of the Association's concern, after the approval of university authorities.

3- Publishing a research journal or a bulletin of research related to the areas of the Association's concern.

4- Organizing scientific competitions in the areas of the Association's concern.

5- Arranging scientific trips after the approval of university authorities.

Accounting Research

A Specialized Semiannual Journal

Publisher : SAUDI ACCOUNTING ASSOCIATION

IN THIS ISSUE

- **ARTICLES IN ARABIC**
- A Proposed Accounting Framework to Assess the Perception of Banking Management to the Requirements of IFRS 7 for Enhancing Disclosure and Transparency: An Empirical Study on Riyadh Bank

Dr. Mohammad A. Shehath
King Saud University

- **ARTICLES IN ENGLISH:**
- A Perception of Earnings Management Techniques in Saudi Public Firms

Dr. Murya S. Habbash
Accounting Department
College of Administrative and Financial Sciences
King Khalid University

Dr. Salim A. Alghamdi
Business Management Department
College of Administrative and Financial Sciences
Taif University

- **VIEWING FOR A BOOK:**
- Financial Management: Theory and Practice

By

Prof. Michael C. Ehrhardt, Prof. Eugene F. Brigham

Dr. Mohammad Ali Rihan
Finance Department
College of Business Administration
King Saud University

Volume (12) No. (2) - 1434H- 2013G